فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية

د/ الهام نعيم عبد العظيم

مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي

الملخص:

تمثل مرحلة الطفولة السعادة واللامسئولية، بينما يفتقد الأطفال العاملين هذا الشعور، بل ويفتقدوا الأمان والحلم بمستقبل مشرق، حيث أنهم بالتزامن مع خروجهم للعمل يفتقدوا كافة حقوقهم الصحية والتعليمية والترفيهية ... الخ، وحيث أن الاستثمار في الأطفال هو استثمار في المستقبل، ولذا تتجه بعض البرامج والمشروعات لاستهداف فئة الأطفال العاملين لتحسين فرص حصولهم على حقوقهم.

وقد استهدف هذا البحث "قياس مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية"، وتمثل التساؤل الرئيسي للبحث في "ما مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم"، ويعد هذا البحث من البحوث التقويمية، كما اتخذ المسح الاجتماعي بالعينة منهجاً له، وخرج البحث بمجموعة من النتائج تبعاً لتساؤلات البحث، والتي تتمثل فيما يلي:

١- يمثل مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية، والتعليمية، والترفيهية، وفي تأمين بيئة العمل **مستوى مرتفع**.

٢- تم التوافق حول صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم **بنسبة متوسطة** وقد تمثلت الصعوبات في صعوبات تخص المشروع والجانب الصحي، والتعليمي، والجانب النفس اجتماعي لدى الطفل العامل، واسرة الطفل العامل.

٣- تم التوافق حول مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم **بنسبة كبيرة**.

Abstract:

Childhood represents happiness and irresponsibility, while working children lack this feeling, and even lose safety and the dream of a bright future, as they, in conjunction with their going out to work, lack all their health, educational and recreational rights ... etc. Some programs and projects to target working children to improve their chances of obtaining their rights.

This research aimed to “measure the level of effectiveness of the project to improve the chances of working children in planning to obtain their educational and health rights.” The main question of the research is “What is the level of effectiveness of the project to improve the chances of working children in obtaining their rights.” This research is considered an evaluation research, as well as The social sample survey took its approach, and the research came out with a set of results according to the research questions, which are as follows:

1- The level of effectiveness of the project to improve the chances of working children in obtaining their health, educational and recreational rights, and in securing a work environment is a high level.
2- There was agreement on the difficulties of improving the chances of working children to obtain their rights in an average rate. The difficulties were represented in the difficulties related to the project, the health aspect, the educational aspect, the psychosocial aspect of the working child, and the family of the working child.
3- Agreement was reached on proposals to significantly improve the chances of working children to obtain their rights.

مقدمة:

يمثل الأطفال الأمل لأي دولة في إحداث التغيير المرغوب والمخطط، والأمل في مستقبل مشرق، ولذا تستهدفهم الدول للوصول لما تصبو إليه من تقدم ونهضة وارتقاء وتنمية حقيقية، وهم أيضاً طوق النجاة لأي دولة مما يلم بها من مشكلات، حيث أنهم مستقبل الدولة والذي سيكون إما حياة جديدة مفعمة بالحيوية والقوة أو نهاية هذه الدولة، ولذا فلابد أن تولي كافة الدول جم اهتمامها لأطفالها من حيث الرعاية الكاملة والحفاظ على حقوقهم سواء الأسرية أوالتعليمية أو الصحية أو النفسية أو القيمية ... الخ، حيث تعمل الدول على توفير العديد من البرامج والمشروعات لأطفالها لتحسين فرص هؤلاء الأطفال في الحصول على حقوقهم، وتسن العديد من القوانين لحماية هذه الحقوق ومتابعة تنفيذها، ولذا يستوجب على الباحثين إجراء الدراسات والبحوث حول هذه البرامج والمشروعات لاستيضاح كافة جوانب هذه البرامج والمشروعات من إيجابيات وسلبيات التطبيق وكيفية تدعيم الإيجابيات وتقليص السلبيات للوصول بهذه البرامج والمشروعات لأفضل ما يمكن لكي تحقق أهدافها المخططة.

أولاً: مشكلة البحث:

إن سلوك الطفل هو سلوك عفوي، وكل ما يفكر فيه الطفل هو اللعب واللهو، فالعمل الأساسي للطفولة هو اللعب، وترك الطفولة للعمل هو أمر صعب، حيث الدخول في العالم الحقيقي، بما فيه من منافسة، وعمل شاق وصراع وقلق وإحباط. (فهمي، دون تاريخ، الصفحات ٧-٩)

فعمل الأطفال قضية اجتماعية، ووفقاً للاتفاقيات الدولية ومعظم القوانين المعلنة لا يجب أن يتواجد الأطفال دون سن محددة في أماكن العمل، ولا سيما تلك التي قد يتعرضون فيها للأخطار والتصرفات العنيفة، ورغم هذه القوانين الرسمية والمعلنة دولياً هناك أكثر من ٢٠٠ مليون طفل ومراهق على مستوى العالم في مراحل عمرية، دون السن القانونية وفوقها، يعملون بالفعل، فوفقاً للتقديرات العالمية التي نشرتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦ إلى أنه في عام ٢٠٠٤ بلغ عدد المنخرطين في عمالة الأطفال ٢١٨ مليون طفل، ويعاني العديد منهم من المعاملة السيئة، والعنف البدني والنفسي، والإساءات اللفظية. (جرس، د.ت، صفحة ١١ ، ٢٥)

كما تشير التقديرات العالمية إلى تركز الغالبية العظمى من عمل الأطفال في القطاع الزراعي (٦٩%) ثم في الخدمات (٢٢%) ثم في الصناعة (٩%) ويعمل كثير من الأطفال في نطاق الأسرة، ويضم الاقتصاد غير الرسمي معظم الأطفال العاملين في كل القطاعات. (المتحدة، يونيو ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٩)

ومن الجدير بالذكر أنه منذ أن ظهرت عمالة الأطفال عالمياً وأخذت في التفاقم وذلك منذ بداية القرن الثامن عشر، ولذا فقد تم اتخاذ الكثير من الإجراءات والضوابط للحد منها:

ويمكن الإشارة لبعض هذه الإجراءات من حيث الجانب التشريعي كما يلي: حيث بدأ ذلك بصدور قانون عام ١٨٣٣ لتنظيم ساعات عمل الأطفال، وقامت الكثير من الهيئات والمنظمات بتركيز اهتمامها على تلك الظاهرة. (عباس، ٢٠١١، صفحة ١٢)

وفي العشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٩ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأذاعت إعلانات لحقوق الطفل، والتي سبق وجاء الكثير منها في الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة في عام ١٩٤٨، والتي من أهمها: يجب أن تتوافر للطفل وقاية خاصة، وأن تتاح له الفرصة والوسائل، وفقاً لأحكام القانون وغير ذلك، لكي ينمو طبيعياً من النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية وفي ظروف تتوفر فيها الحرية والكرامة، ومن الواجب ألا يبدأ استخدام الطفل قبل بلوغه سناً مناسباً، كما يجب ألا يسمح له بأي حال من الأحوال أن يتولى حرفة أو عملاً يضر بصحته أو يعرقل وسائل تعليمه أو يعوق نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي. (السكري، ٢٠٠٠، الصفحات ٨٣-٨٥)

أما اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٨٩ فقد نصت في مادتها التاسعة عشر على: أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة معاملة أو استغلال، وهو في رعاية الوالد " الوالدين" أو "الوصي القانوني" أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته. (مبارك، ٢٠١٢، الصفحات ٩٠-٩١)

ثم عام ١٩٩٠ كان الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه والإعلان حول التربية للجميع، ثم عام ١٩٩٦ كان إعلان مكافحة الاستغلال القائم على الاتجار الجنسي للأطفال، وعام ١٩٩٩ كانت اتفاقية ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ثم عام ٢٠٠٢ كانت الجلسة الخاصة بصدور وثيقة عالم جدير بالأطفال. (جلال، شيحة، و ثروت، ٢٠٠٤، صفحة ٦٢)

وفيما يخص مصر فقد كانت حتى نهاية القرن التاسع عشر بلداً زراعياً، حتى مطلع القرن العشرون، حيث بدأت الصناعة بمفهومها الحديث، وقد أدى ذلك الوضع إلى ظهور عمالة الأطفال كفئة من العمالة رخيصة الأجر وخاصة في محالج القطن، ما أدى إلى النظر لظاهرة عمالة الأطفال في مصر على أنها ظاهرة معقدة تتداخل فيها مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد صدر القانون الخاص بعمالة الأطفال وهو القانون رقم ١٤ لعام ١٩٠٩، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى والأزمات الاقتصادية التي ساهمت في زيادة الظاهرة، فصدر القانون (٤٨) لسنة ١٩٣٣ وأجاز عمل الأطفال بين (٩-١٢) بشرط توفر شروط صحية وعدد ساعات لا يتجاوز (٧) ساعات أما الفئة بين (١٥-١٨) يمكن تشغيلهم لمدة (٩) ساعات يومياً، ثم جاء قانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم جاء القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . (عباس، ٢٠١١، الصفحات ٥٧-٦٢)

ووفقاً لنص المادة الثالثة من قانون التأمين الاجتماعي الصادر (بالقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥) فإن من الفئات الخاضعة لتأمين إصابات العمل فقط العاملون الذي تقل سنهم عن (١٥) سنة، حيث يشترط لخضوع العاملين بالقطاع الخاص لجميع أنواع التأمينات، وألا تقل السن عن (١٨) سنة، أما بالنسبة لمن يقل سنه عن (١٨) سنة، فقد استثناهم القانون من الخضوع لأحكام القانون، فيما عدا تأمين إصابات العمل، حيث ينتفعون بأحكام هذا التأمين. (خليل، ٢٠١٦، صفحة ١٩٦)

إلا أن هذا القانون هنا يمكن اعتباره على أنه في غير مصلحة الطفل حيث ينص على أن يكون المؤمن عليه لا يقل سنه عن (١٨) سنة، أو أن يكون علاقته بالعمل منتظمة، ومن هنا يحرم الطفل من التأمين، وذلك في حالة إصابات العمل، حيث يعاني هؤلاء الأطفال أكثر من أمثالهم غير العاملين على حسب طبيعة العمل، ونوعية العمل الذي يقومون به من أمراض القلب، والصدر، وكذلك الأمراض الجلدية، وأمراض الجهاز الهضمي والعصبي والنفسي وأمراض الغدد الصماء ونقص التغذية وفقر الدم إلى جانب المصاعب النفسية، والتي يسببها الموقف النفسي والاجتماعي المتعسر للأسرة، والذي يدفع بالطفل للعمل إلى جانب الانتهاك الجنسي الذي غالباً ما يتعرض له الطفل سواء من جانب صاحب العمل أو زملائه الأكبر سناً في نفس العمل. (السكري، ٢٠١٥، الصفحات ٢٥٧-٢٥٨)

كما صدر القرار الوزاري رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٣م بشأن نظم تشغيل الأطفال والظروف والشروط والأحوال التي يتم فيها التشغيل واوظائف والمهن التي يحظر تشغيلهم فيها وفقاً لمراحل السن، وذلك وفق قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م. (والهجرة، ٢٠٠٣)

وصدر كذلك قانون الطفل رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ وهو ما قام بتعديل أحكام قانون الطفل المصري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ في مادته رقم (٦٥) حيث أوضحت: أنه يحظر تشغيل الطفل في أي من أنواع الأعمال التي يمكن بحكم طبيعتها أو ظروف القيام بها، أن تعرض صحة أو سلامة أو أخلاق الطفل لخطر، ويحظر بشكل خاص تشغيل أي طفل في أسوأ أشكال عمل الأطفال المعرفة في الاتفاقية رقم (١٨٢) لسنة ١٩٩٩ مع مراعاة ما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون بنظام تشغيل الأطفال والأحوال التي يجوز فيها التشغيل والأعمال والحرف والصناعات التي يعملون بها وفقاً لمراحل السن المختلفة. (خليل، ٢٠١٦، صفحة ٢٠٩)

كما أنه خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ تمت المشاركة في الجلسة الخاصة بالطفولة بالجمعية العامة للأمم المتحدة. (جلال، شيحة، و ثروت، ٢٠٠٤، صفحة ٨٧)

ومن الجدير بالذكر أنه قد حظر المشرع بنص المادة (٦٤) من قانون الطفل تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن أربع عشرة سنة ميلادية ويحظر أيضاً تدريبهم قبل بلوغهم سن ١٢ سنة ميلادية كاملة إلا أنه قد استثنى من الفقرة الأولى من المادة (٦٤) أنه يجوز بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم الترخيص للأطفال من سن ١٢ سنة إلى ١٤ سنة تشغيلهم ولكن في بعض الأعمال الموسمية التي لا تضر بصحتهم أو نموهم بشرط ألا تكون تلك الأعمال فيها إخلال بمواظبتهم على الدراسة، كما حظر القانون تشغيل الأطفال أكثر من ستة ساعات في اليوم على أن تتخلل تلك الساعات فترة أو أكثر ليتناول الطفل طعامه ولا تقل تلك الفترة عن ساعة، وحظرت كذلك تشغيل الطفل أكثر من أربع ساعات متواصلة، ويحظر تشغيل الأطفال ساعات إضافية أو تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية، مع حظر تشغيله في الفترة ما بين الثامنة مساءً والسابعة صباحاً، وألزم القانون كذلك صاحب العمل بتسليم الطفل بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق بها صورة الطفل وعليها خاتم مكتب القوى العاملة وتكون

معتمدة من المكتب، كما ألزم القانون صاحب العمل أيضا بتعليق لافتة في مكان ظاهر بالمنشأة تحتوي أحكام العمل بالمنشأة وساعات العمل وفترات الراحة مع إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بذلك، وأن يسلم صاحب العمل الطفل بشخصه أو أحد والديه أجر الطفل أو المكافأة. (الفقي، ٢٠٠٤، الصفحات ٨١-٨٣)

ومع ذلك فهناك بعض الاختلافات بين قانون الطفل وقانون العمل يمكن طرحها في :الحد الأدنى لسن التلمذة المهنية في القرار الوزاري رقم ٤١٤ لسنة ٢٠١٥ هو ١٣ سنة، في حين أنه ١٣ سنة لأي نوع من التدريب حسب قانون الطفل. وتحدد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ الحد الأدنى لسن التلمذه المهنية عند ١٤ سنة إذا تمت وفقاً للشروط المنصوص عليها من قبل السلطة المختصة وكجزء من برنامج تدريبي ووفقاً لمكاتبة بين وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمة عام ٢٠١٧، سيرفع الحد الأدنى لسن المتميزين إلى ١٤ سنة. (الدولية م.، ٢٠١٧، الصفحات ٢٧-٢٨)

كما حظر قانون الطفل تشغيل الطفل ساعات عمل إضافية أو في أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية. (الدولية، ٢٠١٥، صفحة ١٧)

أما من حيث الجانب الاجتماعي: فوجود بيئة خصبة تحدث فيها جميع أشكال الاستغلال والاعتداء، خصوصاً ضد الأطفال الذين يشكلون أضعف الفئات في المجتمع حيث تسود عمالة الأطفال وبشكل خاص في الأسر الأكثر ضعفاً في أوقات الأزمات وعدم الاستقرار، إذ تدفع الأطفال إلى سوق العمالة بشكل دائم، حيث أن عملهم يسهم في بقاء الأسرة خلال الأوقات العصيبة. (السوداني، ٢٠١٥، صفحة ٨)

وعلى الصعيد المصري فلم يتم إعطاء الأولوية دائماً لمد نطاق البرامج لتصل إلى الجماعات السكانية الريفية والنائية، ويتخلف صعيد مصر (محافظات الوجه القبلي) الذي يعتبر موطناً لأكثر من ثلث سكان الدولة، عن محافظات الوجه البحري في مؤشرات الدخل ومؤشرات التنمية الاجتماعية، وبينما كان هناك تراجعاً في مستوى الفقر بنسبة ٢٠% على المستوى الوطني بحلول عام ٢٠٠٨ كان معدل الفقر في ريف صعيد مصر لحوالي ٤٠% وهو أكثر من ضعف متوسط الفقر على المستوى الوطني. (اليونيسف، ٢٠١٠، صفحة ٢٣)

كما أن المجتمعات الفقيرة تعاني فعلياً من مشكلات عدة من أهمها: عمالة الأطفال، والمشكلات الصحية، والتسول ... الخ. (عفيفي، ٢٠٠٧، صفحة ٥٥)

وهناك أيضاً تزايد في معدلات التسرب من التعليم في الوجهين القبلي والبحري، كما كشفت بيانات ظروف العمل على أن حوالي نصف هؤلاء يقضون سبع ساعات أو أكثر يومياً في العمل، وأن ربعهم يعمل لتسع ساعات أو أكثر يومياً ومن خمسة إلى سبعة أيام أسبوعياً وهم يتعرضون لمخاطر ناتجة عن تعرضهم لمصادر حرارية أو للنار أو لاستخدام آلات حادة. (عباس، ٢٠١١، صفحة ٦١)

وقد يتفاقم حجم المشكلة مع تزايد أعداد الأطفال المتسربين من التعليم، وتزايد عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بمراحل التعليم الإلزامي. خاصة في المناطق العشوائية والمناطق الفقيرة حيث يتم توجيه الطفل مبكراً للعمل مع تزايد تكاليف العملية التعليمية وتزايد توقعات الأسر الفقيرة بعدم وجود عائد اقتصادي

يعود على الطفل والأسرة من العملية التعليمية مما يدفع بكثير من الأسر الفقيرة في الحضر والريف بالدفع بأبنائهم إلى العمل اعتقاداً منهم بأن تعلم الطفل حرفة أو صنعة مبكراً يضمن له الحصول على الخبرة الحياتية مع ضمان فرصة عمل له وكذلك ضمان مواجهة احتياجات الأسرة المادية، لذلك فإن المشكلة تتزايد وتتفاقم مع مرور الزمن خاصة مع تفاقم مشكلة التعليم في مصر. (السكري، ٢٠١٥، الصفحات ٢٦٠-٢٦١)

ولذا فتعد عمالة الأطفال من أخطر الظواهر الاجتماعية، نظراً للكم الهائل من الانتهاكات التي يتعرض لها الطفل العامل، وذلك على كافة المستويات فإلى جانب الإيذاءات المختلفة، فهناك انخفاض الأجور والتي تعد من أهم السمات المعروفة لعمالة الأطفال، وأهم أسباب استخدامهم، حيث أن الطفل العامل يحصل على حوالي ربع أو ثلث الأجر الذي يحصل عليه العامل الأكبر سناً. (السكري، ٢٠١٥، الصفحات ٢٥٧-٢٥٨)

ذلك بالإضافة إلى أنه برغم التحسينات التي تم إدخالها على قوانين الالتحاق بالمدارس وعمالة الأطفال في مصر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن عمالة الأطفال لا تزال تمثل مشكلة في مصر، فوفقاً لمسح النشء والشباب، فإن (٣%) من الأطفال في الفئة العمرية(١٠-١٤) سنة يعملون في الوقت الحالي(٥% من الذكور،و ١% من الإناث)، ولذلك فإن (١٣,٦%) من الأطفال العاملين أميون. ويشارك الأطفال على وجه الحصر في نمطين من أنماط العمل، هما العمل مدفوع الأجر (٥٧,٦%) والعمل الأسري غير مدفوع الأجر (٤٢,٤%)، وتميل عمالة الأطفال الإناث إلى المشاركة في الأعمال مدفوعة الأجر بصورة أكبر من الذكور (٧١,٢% من الإناث مقارنة بنسبة ٥٥% من الذكور)، وهناك بعد قوي من أبعاد الثروة يرتبط بعمالة الأطفال فرغم وجود هذا النوع من العمالة في جميع فئات مؤشر الثروة، إلا أن أكثر من (٩٠%) من الأطفال العاملين ينتمون إلى الفئات الثلاثة الدنيا في مؤشر الثروة. (رشدي، البدوي ، سيفيردينج، و كرافت، ٢٠١١، الصفحات ٩٤-٩٥)

وقد أوضح تقدير أعداد السكان طبقاً لفئات السن عام ٢٠١٨ أن عدد الفئة العمرية (١٠-١٤سنة) هو (٩٢٥٦٠٠٠) طفل، وعدد الفئة (١٥-١٩) هو (٩٢٣٢٠٠٠) فرد. (الإحصاء، ٢٠١٩، صفحة ٢٤).

ويقدر عدد المشتغلين (١٥سنة فأكثر) بـ (٦٩٢١١٠٠) فرد، أما المشتغلين في محافظة بني سويف (١٥سنة فأكثر) فيقدر عددهم بـ (٩٣٢٤٠٠) فرد وذلك عام ٢٠١٨. (الإحصاء، ٢٠١٩، الصفحات ٨٤-٨٥)

وفقاً للمسح القومي لعمل الأطفال في مصر الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، هناك ١,٦ مليون طفل ما بين ١٢- ١٧ سنة يعملون في مصر أي ما يوازي ٩,٣% من الأطفال وهو ما يمثل طفل من بين كل عشرة أطفال، ٨٢,٨% منهم يتعرضون لظروف عمل سيئة وغير آمنة، كما يتضح أن معدل عمل الأطفال في مصر هو أعلى بكثير في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية، ويبلغ ذروته في المناطق الريفية بصعيد مصر. (العاملة و منظمة العمل الدولية، يونيو ٢٠١٨، صفحة ١٨)

كما أن عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية من (٦-١٨) سنة قد تخطى خمسة ملايين طفل عام ٢٠٠٦م، أما في عام ٢٠٠٥م فحجم الأطفال العاملين بمصر في الفئة العمرية من (٦-١٤) سنة يصل

إلى ١٨% من إجمالي الأطفال في هذه الفئة، بينما تصل هذه النسبة إلى ٩,٨% من إجمالي قوة العمل. (الإحصاء ا.، ٢٠٠٦، صفحة ١١٨)، أما تعداد ٢٠١٧م فقد أهمل هذا الجانب.

ومما هو جدير بالذكر أنه قد أشار خط نجدة الطفل أن إجمالي البلاغات التي تلقاها عام ٢٠١٩ بلغت ٢٣٣١ بلاغاً بخصوص عمالة الأطفال. (السنباطي، ٢٠٢٠، صفحة ٥)

جدول (١)

عدد حالات إصابات العمل في القطاع الخاص في الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧) (الإحصاء، ٢٠١٩، صفحة ١١٥)

العام	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
حالات الإصابة	٢٢٣٣	٣٣٣٩	٣٠٠٧	—	٥٣٨٩
حالات إصابة العمل للحرفيون ومن إليهم	—	—	—	١٨١٥	٢٥٢٤
حالات إصابة الأطفال من ١٥ لأقل من ٢٠ سنة	—	٣١	٣٤	—	—

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة توضح حجم ظاهرة عمالة الأطفال أحياناً وتفاوتهم بين الزيادة والنقصان من تعداد لآخر، إلا أنه تجمع معظم البيانات على وجودها في مصر وبمعدل كبير ومتزايد في السنوات الأخيرة مما يشكل خطورة على هؤلاء الأطفال الذين أصبحوا يمثلون- رغم صغر سنهم- جزءً لا يستهان به في في قوة العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي والذي يترتب عليه تسربهم من التعليم والحرمان منه بالإضافة إلى كل الآثار السيئة المترتبة على اشتغالهم بالعمل في هذه المرحلة العمرية والتي تجرمها كل المعايير الإنسانية والقوانين التشريعية. (محمد، ٢٠٠٩، صفحة ٢٢١)

ووفقاً لما سبق فإذا شئنا التخطيط العلاجي أو الوقائي أو التنموي لمشكلات الطفولة، فهناك سؤال محوري يطرح نفسه – هل نبدأ بالأسرة أو المدرسة أو النادي أو الرفاق أو الإعلام كأطر مرجعية لهذه المشكلات أم نركز الاهتمام في ذوات الأطفال أنفسهم؟ (عفيفي، ٢٠٠٧، صفحة ٤٩)

خاصة أن الإعانات التي يتم تقديمها للأطفال الذين يعيشون في أسر كبيرة عجزت عن تحقيق قدر كاف من النجاح في هروب هؤلاء الأطفال وأسرهم من براثن الفقر والذي يشير إلى الحاجة إلى سياسات مالية واجتماعية أكثر فعالية والتي من شأنها أن تنتج النتائج الاجتماعية الأكثر إنصافاً. (هاشم، ٢٠١٤، صفحة ٩١)

ما يؤكد ضرورة الالتزام بحماية الأطفال العاملين من الاستغلال والإهمال والإنحرافات التي يمكن حدوثها جراء العمل مع الأخذ قي الاعتبار الدفاع عن حقوق هذه الفئة وحمايتها من بطش أصحاب الأعمال والإصرار على تطبيق قانون العمل فيما يتعلق بعمالة الأطفال. (فهمي م.، ٢٠١٤، صفحة ٢٧٧)

وضرورة مد شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل كل الفقراء على أرض مصر مع تحديد الحد الأدنى للدخل الذي يساهم في إشباع الحاجات الأساسية للأسرة الفقيرة ويضمن لها حياة كريمة تمكنها من تعليم أبنائها واستمرارهم في التعليم، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني (خاصة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الأسرة والطفولة وتطوير التشريعات التي تعمل في إطارها) من أجل التصدي لظاهرة الفقر الأسري، ومحاربة الفقر، وبالتالي خفض ظاهرة عمالة الأطفال. وتفعيل تطبيق التشريعات التي تساهم في الحد من

ظاهرة عمالة الأطفال، واستخدام وسائل الإعلام استخداماً إيجابياً في الدعوة لتعليم الأطفال واستمرار التحاقهم بالتعليم، ورفع مستوى الوعي عند الأسر الفقيرة بتعليم الأطفال، وحقهم في الترويح، وإشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية، وتوضيح مخاطر وسلبيات عمل الأطفال، والتنبيه إلى الأضرار المختلفة لعمل الطفل وحرمانه من حقوقه المختلفة، وتعارض عمل الطفل مع القوانين. (حنا، ٢٠٠٧، صفحة ٢٠)

حيث استهدف الإطار الاستراتيجي والخطة الوطنية للطفولة والأمومة في جمهورية مصر العربية (٢٠١٨- ٢٠٣٠) تمكين كافة الأطفال من الحصول على تعليم جيد يمكنهم من المشاركة في جهود التنمية بصورة أفضل وإحداث حراك اجتماعي، وكذلك تحسين الوضع الصحي والتغذوي للأطفال دون تمييز بناء على النوع خاصة الأطفال المهمشين. (والأمومة، مارس ٢٠١٨، صفحة ١٢)

ولذا فقد اتجهت العديد من البرامج ذات الأهداف التنموية سواء الصحية أو التعليمية لتقديم مساعدات نقدية أو غذائية أو غيرها لضمان استمرار الأطفال بالأسر الأشد فقراً بالمدارس أو ببرامج صحية أو غذائية أو غيرها كشرط للحصول على المساعدة، ولكن اختلفت نتائج هذه البرامج من حيث درجة تحقيقها لأهدافها بنسبة كبيرة أو بنسبة متواضعة أو عدم تمكنها من استهداف الفئة الأشد فقرا بالفعل نظراً لتسرب أطفال هذه الأسر من التعليم أو البرامج الصحية بالفعل نظراً لالتحاقهم بالعمل لزيادة دخل الأسرة. (التعمير و الدولي، ٢٠٠٦، الصفحات ١٥١-١٥٣)

وكذلك فعلى مهنة الخدمة الاجتماعية ألا تضع كل جهودها المهنية في مسار الخدمات العلاجية فقط في مجال حماية الأطفال، بل أيضاً عليها أن تعطي لمساري الخدمات الوقائية، والتنموية اهتمام مهني مكافيء، بما يسهم في وقاية الأطفال من المشكلات بل، ومد هؤلاء الأطفال بالفهم، والوعي، والمهارات اللازمة لكي يلعبوا دوراً رئيسياً في حماية أنفسهم، والدفاع عن حقوقهم. (أبوالنصر، ٢٠٠٧، صفحة ١٢٢)

ولقد تمت وفقاً لذلك بعض الإجراءات ومنها:

استحداث القانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ لجان حماية الطفولة والتي تختص برسم السياسة العامة لحماية الطفولة في كل محافظة ومتابعة تنفيذ هذه السياسة وينبثق منها لجان فرعية أخرى، حيث تتشكل اللجنة من المحافظ كرئيس للجنة وتضم في تشكيلها عضوية كل من مديري مديريات الأمن والتضامن الاجتماعي والتعليم والصحة بالإضافة إلى ممثل عن مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشئون الطفل ومن يرى المحافظ الاستعانة به ويصدر بتشكيل اللجنة على النحو السالف قرار من المحافظ (مادة ٩٧) ويصدر من اللجنة العامة قرار بتشكيل اللجان الفرعية على مستوى كل مركز أو قسم شرطة تابع للمحافظة وتسمى اللجنة الفرعية لحماية الطفولة. (الدبيسي، ٢٠١١، الصفحات ٧٠-٧١)

بالإضافة إلى توجيه مجموعة من البرامج الموجهة نحو مشكلة الأطفال العاملين ومنها مشروع "**تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية والصحية**" والتي قامت بتنفيذه الجمعية

المصرية العامة للدفاع الاجتماعي المشهرة برقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٠م، خلال الفترة الزمنية ٢٠١٥-٢٠١٧م، بمركز ناصر ومدينة بني سويف في محافظة بني سويف، حيث أن بني سويف تصنف ضمن المحافظات ذات الوضع الاقتصادي المنخفض، وعدم قدرة بعض سكان المحافظة على سد احتياجاتهم الأساسية نظراً لانخفاض مواردهم الاقتصادية، ما يدفع بالأطفال لتولي قدر من مسئولية الإنفاق على الأسرة، ويتم تنفيذ المشروع بتمويل من الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وبشراكة كل من جمعية الحياة الأفضل وجمعية تنمية ورعاية الصبية المتدرجة، وقد استهدف المشروع هدف عام يتمثل في: تحسين مستوى المعيشة للأطفال العاملين عن طريق تمكينهم من الحصول على حقوقهم في مجالي التعليم والصحة، وانبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلت في:

١- تنظيم الأطفال العاملين في كيان جماعي منتخب يتبنى قضية دعوة وكسب تأييد للمطالبة بحقوق الأطفال العاملين.

٢- تحسين نوعية حياة الأطفال العاملين وأسرهم من خلال حصولهم على حقوقهم الصحية والاجتماعية والتعليمية وتحسين بيئة العمل.

٣- تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية واللجان المنتخبة لتكون قادرة على تحسين الأداء والقيام بالتزاماتها تجاه قضية عمل الأطفال.

على أن يتم الوصول لهذه الأهداف من خلال مجموعة متعددة ومتنوعة من الأنشطة والتي منها ما هو تعليمي أو صحي او مادي أو تحسين بيئة العمل أو توعية وتحسين معارف ومهارات وخبرات الأطفال خاصة والمجتمع المحيط بالأطفال عامة. ذلك وفقاً لحصر المشكلات وتحديد احتياجات الأطفال العاملين وحقوقهم المهدرة. (وفق المشروع المقدم من جمعية الدفاع الاجتماعي إلى الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في أكتوبر ٢٠١٥)

ولذا فهناك ضرورة للاعتراف بالواقع المؤلم حيث تعد ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع المصري ظاهرة معقدة ومركبة، ولا يمكن النظر إليها إلا من خلال رؤية شاملة لمختلف جوانبها، ومن هنا يتطلب الأمر دراستها من الناحية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والقانونية والثقافية حتى يمكن إدراكها كظاهرة مؤثرة على جيل بأكمله باعتبار أن العمل يعوق نموهم وتعليمهم ويؤثر على مستوى معيشتهم، وكذلك يهدد في النهاية جهود التنمية الدائمة في مجتمعهم. (عباس، ٢٠١١، صفحة ١٣)

وتوجد مجموعة من الدراسات السابقة التي استهدفت هذه الظاهرة ويمكن استعراض بعضها فيما يلي:

المحور الأول: الأطفال العاملين:

كشفت دراسة **(غنام، ٢٠٠٩-٢٠١٠)** بعنوان "عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة" أن التحاق الطفل بالعمل كان نتيجة لقناعته الشخصية ،وذلك بنسبة 73.62 % وهي مستقاة بطريقة غير مباشرة من الظروف السيئة التي تعيشها الأسرة، والتي جعلت الطفل يتحمل المسؤولية قبل أوانها وهو لا يزال في سن

صغيرة يحتاج فيها إلى العناية والرعاية والإحتواء من أفراد الأسرة، ثبت أن معظم الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة قد خرجوا للعمل وهذا لمساعدة أسرهم في المصاريف.

أوضحت دراسة **(رمزي،٢٠١٠)** بعنوان "حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال في الدول العربية" أن بيئة العمل القاسية التي يعمل فيها الأطفال والتي تتسم بظروف غير مناسبة نتيجة لقلة الإضاءة، وانتشار الروائح النفاذة، ونقص المياه النظيفة، وارتفاع الضوضاء نتيجة لصخب الآلات وأدوات العمل. ويشكل ذلك مخاطرة شديدة على الجانب الجسمي والنفسي للطفل وخاصة إذا عرفنا أن ٨٨% من الأطفال العاملين في هذه الدراسة يمضون جل يومهم في عمل داخل الورشة ولساعات طويلة.

أوضحت **(منصور، ٢٠١٠)** بعنوان "عمالة الأطفال بين ضغوط الواقع وتحديات المستقبل" ارتفاع أعداد الأطفال العاملين في المرحلة العمرية أقل من ١٤ سنة، الأمر الذي يدعو إلى الانتباه لأنها تمس بشكل خاص شريحة ليست بالقليلة من سكان مصر، فضلاً عما تضيفه من أعداد جديدة إلى جيش الأمية المرابط في أرجاء البلاد، وبالتالي تزايد تدني المستوى الصحي لهذه الفئة في إطار خدمة صحية متدهورة، علاوة على الآثار الاجتماعية والنفسية التي تتمخض عن هذه الظاهرة الخطيرة، وترسخ بدورها العوامل التي أدت إليها، كما أن جميع الأطفال العاملين تقريباً يعملون بصورة غير رسمية، وبدون بطاقات عمل، أو شهادات صحية، مما يعني أنهم لا يتمتعون بأي حماية قانونية.

أما دراسة **(بطبيط، ٢٠١٠)** بعنوان "الآثار الاجتماعية- الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب- دراسة ميدانية" فقد استهدفت الكشف عن الأسباب التي دفعت بالأطفال للالتحاق بسوق العمل، بالإضافة للتعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال، وقد خلصت إلى أن النسبة الأكبر من الأطفال يعملون لساعات طويلة تتراوح ما بين (١٢-١٨) ساعة يومياً.

وأشارت دراسة **(Zaniani& Boarini,2011)** بعنوان "الطفولة والضعف: إعادة التفكير في الحماية الاجتماعية" إلى أن توجيه السياسات المستهدفة الجوانب الصحية والنفسية للأطفال الفقراء كانت هي الآلية لإدخال البرازيل في قائمة الدول الحديثة على الرغم من التناقضات الاجتماعية المتطرفة التي كانت متواجدة خلال الفترة من (١٨٧١- ١٩٤٤).

اما دراسة **(Gabel, 2012)** بعنوان "الحماية الاجتماعية والأطفال في البلدان النامية" قد ناقشت قضية الحاجة إلى التركيز على استراتيجيات الحماية الاجتماعية على نطاق المنظومة للتصدي لأوجه ضعف الأطفال في البلدان النامية وخضوعهم للعديد من المشكلات والتوجهات المستقبلية اللازمة لذلك.

وقد أوضحت دراسة **(Park, 2014)** بعنوان "أثر برامج الحماية الاجتماعية على صحة الطفل والتعليم في غانا" انتشار برامج التحويلات النقدية بسرعة في جميع أنحاء العالم النامي كأداة قوية للتخفيف من آثار الفقر على المدى القصير وكسر نقل العجز والضعف في رأس المال البشري بين الأجيال (من الآباء للأبناء) كأداة قوية لحل مشكلات الأطفال.

كما أوضحت أيضاً دراسة (**Fabre & Pallage,2015**) بعنوان "عمالة الأطفال والسياسة الاجتماعية" أنه تم الاعتماد على عمالة الأطفال خلال الفترة التي كان لا يتوفر عمل للكباربجنوب أفريقيا في التسعينات، قبل توفير برنامج بدل البطالة (UI) كبرنامج رعاية اجتماعية والذي عمل على مواجهة عمالة الأطفال ومن المنتظر تلاشي عمالة الأطفال تلقائياً نتيجة هذا البرنامج وغيره من البرامج ومنها على سبيل المثال برنامج الدخل الأساسي الشامل، ما يؤكد على أن الدافع الاقتصادي هو الأساس في عمالة الأطفال بالإضافة لحظر عمالة الأطفال من الجانب القانوني.

استهدف (**عبدالله، ٢٠١٧**) في دراسته بعنوان "الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة" التعرف على مدى وعي الأطفال وأسرهم في المناطق الحضرية الفقيرة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، واستنتج وجود انخفاض عام في مستوى المعرفة بحقوق الأطفال بشكل عام.

وقد أوضحت دراسة (**منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧**) بعنوان "العمل اللائق في مصر" أن عمل الأطفال يحرم الفتيات والفتيان من الحصول على حقوقهم قي التعليم عالي الجودة والتدريب المهني ومن النمو ليصبحوا أشخاص أصحاء وناضجين .

واستهدفت دراسة (**الملكاوي، ٢٠١٨**) بعنوان "المشكلات النفسية والاجتماعية لدى عينة من عمالة الأطفال السوريين في الأردن" الكشف عن المشكلات النفسية والاجتماعية لعينة من الأطفال العاملين وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة احصائيا بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمستوى المشكلات النفسية التي يعانون منها تعزى لاختلاف متغير الإعالة، ولصالح الطفل المعيل لأسرته، وقد أوصت الدراسة بعقد برامج إرشادية للأطفال وأولياء أمورهم لتوعية بمخاطر عمالة الأطفال على الصحة والنمو النفسي والجسدي لهم، وتفعيل القوانين والتشريعات الرادعة لحماية الأطفال من التوجه لسوق العمل.

كما أشارت دراسة (**Dammert, Hoop, Mvukiyehe & Rosati , 2018**) بعنوان "آثار السياسة العامة على عمالة الأطفال: المعرفة الحالية، والفجوات، والآثار المترتبة على تصميم البرنامج" أن قرارات الأسرة بشأن عمالة الأطفال تتأثر بالدخل الناتج عن العمل أوالتعليم، وأدوات السياسة المستخدمة لمعالجة ظاهرة عمالة الأطفال مثل (الائتمان والتمويل الأصغر، والتحويلات النقدية، القسائم، وبرامج الغذاء، وبرامج العمل) وبالمثل ، البرامج التي تساعد الأسرة على التعامل مع المخاطر، على سبيل المثال، التأمين الصحي، والسياسات التي تهدف إلى زيادة مشاركة أفراد الأسرة البالغين في سوق العمل أو الأنشطة التجارية، فبالطبع، تعد مثل هذه البرامج مكونًا مهمًا لاستراتيجيات مكافحة الفقر، ولكن يمكن تعديلها ودمجها مع تدخلات إضافية لضمان عدم إحداث آثار سلبية على عمالة الأطفال في البلدان النامية.

ووصفت دراسة (**Quattria & Watkins ,2019**) بعنوان "عمالة الأطفال وتعليمهم – مسح للأحياء الفقيرة في دكا(بنغلاديش)" نتائج مسح فريد وواسع النطاق حول العلاقة بين عمالة الأطفال والتعليم في الأحياء الفقيرة في دكا، عاصمة بنغلاديش. حيث يؤدي التأخر في الالتحاق بالمدرسة، والرسوب في

الصفوف الدراسية، وسوء جودة التعليم، إلى إخراج الأطفال من التعليم والحاقهم بالعمل في وقت مبكر. إحدى رسائل هذه الدراسة هي أن بنجلاديش لن تحقق التنمية لعام ٢٠٣٠ من حيث أهداف التعليم دون تعزيز الالتزام بالقضاء على عمالة الأطفال؛ ولن تكتفي الدولة بعمالة الأطفال دون جعل التعليم إلزاميًا ومجانيًا للفئة العمرية من ٦ إلى ١٤ عامًا.

وأشارت دراسة (**Fuseini &Daniel, 2020**) بعنوان "تسول الأطفال، كمظهر من مظاهر عمالة الأطفال في داغبون بشمال غانا، ووجهات نظرأولياء الأمور" إلى أن دور الحكومة فيما يتعلق بتسول الأطفال، على الرغم من قوانين التعليم الإلزامي وحظر عمالة الأطفال، لا يزال غائباً إلى حد كبير.

بحثت دراسة (**Lee, Kem & Rhee, 2021**) بعنوان "لا عمالة غير ضارة للأطفال: تأثير عمالة الأطفال على التحصيل الدراسي في غرب ووسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية" بشكل تجريبي في تأثير عمالة الأطفال على التحصيل الأكاديمي في ١٠ دول ناطقة بالفرنسية في غرب ووسط إفريقيا. مع تسليط الضوء على أن عمالة الأطفال تقوض التحصيل الدراسي بغض النظر عن الموضوع والجنس والعمر. حيث إنه يخفض درجات القراءة والرياضيات لكلا الجنسين وللأطفال دون سن ١٢ عامًا وأكثر من ١٣ عامًا. ولذا فعمالة الأطفال تعوق تراكم رأس المال البشري في البلدان الأفريقية، وهي تحدث على حساب الازدهار في المستقبل.

وأكدت دراسة (**André, Delesalle & Dumas, 2021**) بعنوان "عودة الأطفال للعمل بالمزرعة في تنزانيا" أن عمالة الأطفال (١٠-١٥ عام) في تنزانيا تتركز في العمالة الزراعية ويعد ذلك السبب الأساسي في عدم التحاق الأطفال بالمدارس حيث أن عدد المتسربين يفوق عدد المنتظمين بالمدارس وهذا ما دعى لتطبيق برنامج يعمل على تعويض الأطفال المنتظمين في المدرسة مادياً عن عدم العمل واكتساب المال مقابل ذلك، بينما اتضح أنه في حالة انخفاض هذا التعويض عن مقدار (١٠ دولارات شهرياً) سيفشل هذا البرنامج ولن يستطيع تحقيق المستهدف منه وهو مواجهة العمالة الزراعية للأطفال بتنزانيا.

وقد أوضحت دراسة (**الأمين العام للأمم المتحدة، دون تاريخ**) بعنوان "العنف ضد الأطفال" أن هناك قانونان دوليان خاصان (اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و١٨٢) يساعدان على حماية الأطفال العاملين ولكن لا يوجد قانون يحمي الأطفال من العنف في مكان العمل.

وقد استنتجت دراسة (**حنتولة ونصراوين، دون تاريخ**) بعنوان "عمالة الأطفال في الأردن" أن الحاجة المالية للأسرة هي أكثر الأسباب الدافعة لخروج الأطفال للعمل، حيث أن فقر الأسرة بالإضافة إلى عدم الذهاب إلى المدرسة، والتفكك الأسري والعنف الأسري.

المحور الثاني: الحقوق التعليمية والصحية:

أوضحت نتائج دراسة (**المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١١**) بعنوان "الطفولة في مصر نظرة واقعية.. لرؤية مستقبلية" أن هناك نسبة (٩٥%) من مفردات العينة من الأمهات أنهن على وعي بحق الطفل في الحصول على الخدمات الصحية، كما أن معظم الأمهات يعتقدن أن عدم إكمال الطفل لأي

مرحلة من المراحل التعليمية المختلفة يتعارض مع حقوقه، إلا أنه يلاحظ أنه كلما زادت المرحلة التعليمية كلما قلت نسبة الأمهات اللاتي يرون أن عدم إكمالها يتعارض مع حقوق الطفل.

كما أن دراسة **(gabel, 2012)** بعنوان "الحماية الاجتماعية والأطفال في البلدان النامية" قد ألقت الضوء على أهمية تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية الجديدة (الاستثمارات العامة القوية في حصول الأطفال على الحقوق التعليمية والصحية) كجزء من استراتيجيات مكافحة الفقر متعدد الأبعاد، تبدو قادرة على تحقيق عملية تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر شمولاً، ما يدفع نحو حماية وتعزيز رفاهية الطفل وحمايته من الخضوع للاستغلال في عمالة الأطفال.

وكذلك فقد أوضحت دراسة **(Stalker, Taylor, Fry, Stewart,2015)** بعنوان "دراسة عن الأطفال وحماية حقوق الطفل في اسكتلندا" أنه برغم توجيه البرامج الاجتماعية لدعم الحقوق التعليمية والصحية، إلا أنه من الواضح عدم اتباع الإجراءات الفعالة بشكل كافي ودائم، وبالتالي فقد يظل الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة بسبب العمل غائبين إلى حد ما عن برامج الحماية في اسكتلندا. ولذا فيلزم إجراء تغييرات كبيرة لجعل خدمات حماية الطفل في متناول جميع الأطفال وبشرط مراعاة احتياجاتهم واحترام حقوقهم.

كما استهدفت دراسة **(اللعبون، ٢٠١٥)** بعنوان "وعي المرأة السعودية العاملة بحقوق الطفل: دراسة ميدانية مطبقة على منسوبي لجان الحماية الاجتماعية" إثراء الجوانب التطبيقية المرتبطة بأدوار الأخصائية الاجتماعية في مجال رعاية المرأة عامة وتحسين وعيها بحقوق الطفل خاصة، كما أوضحت الدراسة أن أعلى نسبة استجابة للمبحوثات في مدى وعيهن بحقوق الطفل في مجال الرعاية الصحية بوزن مرجح (٢,٦٧)، وفي مجال النماء والتعليم بوزن مرجح (٢,٦٠).

كما أوضحت دراسة **(خلف، ٢٠١٦)** بعنوان "محددات عمالة الأطفال في قطاعي الصناعة والخدمات المصرى لعام ٢٠١٠ باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي" أهمية دراسة ظاهرة عمالة الأطفال كإحدى المشكلات التى أفرزها الفقر وتدني الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وكذلك حاجة أصحاب القرار، ومعدي السياسات في مجال حقوق الطفل إلى معلومات وبيانات خاصة بواقع عمل الأطفال في قطاعى الصناعة والخدمات والوقوف على أهم الأسباب والعوامل المؤثرة على عمالة الأطفال فى هذين القطاعين وتداعياتهما على الحقوق التعليمية والصحية والنفسية للأطفال، والتى تمكنهم من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة.

وقد استهدفت دراسة **(عبداللطيف، ٢٠١٧)** بعنوان "فعالية التخطيط التشاركي في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين" قياس فعالية التخطيط التشاركي في تحسين الخدمات التعليمية والصحية المقدمة للطفل العامل، وقد استنتجت الدراسة أنه روعي في الخطة حصر الأطفال المتسربين من التعليم ودمجهم في التعليم مرة أخرى وتوفير الوسائل التعليمية للأطفال، وكذلك قد روعي توفير علاج على نفقة الدولة للأطفال وتوفير وسائل أمن وسلامة مهنية في بيئة العمل.

كما استهدفت دراسة (**عبدالمنعم، ٢٠١٧**) بعنوان "فاعلية شبكات الحماية الاجتماعية في تمكين المعاقين من حقوقهم الاجتماعية" تحديد فاعلية الحماية الاجتماعية في تمكين المعاقين من حقهم في التعليم وتلقي الرعاية الصحية.

وقد اهتمت دراسة (**إبراهيم، ٢٠١٩**) بعنوان "تقييم فعالية البرامج الحكومية لإشباع الحاجات الأساسية: مسح بالعينة على القائمين بالتوزيع والمستفيدين بمدينة كفر الدوار وتوابعها بمحافظة البحيرة" بعرض سياسات الرعاية الصحية في مصر لمعرفة أوجه النقص الموجودة والتحديات الخاصة بالتمويل التي تعوق جودة الخدمات الصحية، وتوضيح الجهود الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بدعم خدمات الرعاية الصحية لزيادة كفاءة أدائها وتحقيق أهدافها من حيث عدالة التوزيع للحقوق الصحية، وقياس فعالية الخدمات التي تقدمها المستشفيات الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأوضحت أيضاً العلاقة بين نظام التعليم بمشكلة البطالة.

كما أوضحت دراسة (**خفاجي، ٢٠٢٠**) بعنوان "سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير خدمات الرعاية الصحية المتكاملة لفقراء الحضر" أن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه حصول فقراء الحضر على حقوقهم الصحية تتمثل في ضعف الميزانية المخصصة للانفاق على خدمات الرعاية الصحية، وعدم وجود خطط مستقبلية لمواجهة مشكلات المؤسسات الصحية، وعدم التنسيق بين الجهات المعنية لتحقيق نظم الحماية الصحية للفقراء، وعدم التسويق الصحي لبرنامج الرعاية الصحية المتكاملة للفقراء ما ترتب عليه عدم وعي المستهدفين من البرنامج بالخدمات الصحية التي يقدمها البرنامج.

ومن خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة وتحليلها يمكن استنتاج ما يلي :

١- أكدت بعض الدراسات على تعرض الأطفال العاملين لآثار سلبية نتيجة مخاطر بيئة العمل التي يعمل بها الأطفال، والتي قد تعرض الأطفال العاملين لمخاطر صحية ونفسية، ومن هذه الدراسات دراسة (رمزي، ٢٠١٠) ودراسة (الأمين العام للأمم المتحدة، د.ت)، و(بطبيط، ٢٠١٠).

٢- اتفقت بعض الدراسات حول مجموعة من الأسباب أو الدوافع لعمالة الأطفال والتي منها الظروف السيئة للأسرة، عدم توفر العمل للأشخاص البالغين وبالتالي تأثر الأسر بذلك، وانخفاض مستوى المعرفة بحقوق الأطفال بشكل عام، تأثر دخل الأسرة بتوفر عمل ودرجة تعليم الآباء، والتأخر في الالتحاق بالدراسة والرسوب في الفصول الدراسية، وسوء جودة التعليم والحاجة المالية للأسرة والتفكك اوالعنف الأسري، ومن هذه الدراسات ما يلي: (حنتولة ونصراوين،د.ت) و(عبدالله،٢٠١٧) و(غنام، ٢٠٠٩-٢٠١٠) و(Fabre & Pallage,2015) و(Dammert, Hoop, Mvukiyehe & Rosati , 2018) و(Quattria & Watkins ,2019).

٣- أشارت بعض الدراسات للنتائج السلبية المترتبة على عمل الأطفال ومنها: تزايد تدني المستوى الصحي، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تنتج عن عمالة الأطفال، وحرمان الفتيات والفتيان من الحصول على حقوقهم في التعليم- خاصة عالي الجودة والتدريب المهني- ومن هذه الدراسات (منصور، ٢٠١٠) و(بطبيط، ٢٠١٠) و(منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧) و(الملكاوي، ٢٠١٨) و(Lee, Kem & Rhee, 2021) و(André, Delesalle & Dumas, 2021).

٤- وأكدت بعض الدراسات على ضرورة توفير سياسات اجتماعية وشبكات حماية اجتماعية تستهدف مواجهة مشكلة عمالة الأطفال بكافة السبل والتخطيط لبرامج ومشروعات تحمي الأطفال حفاظاً على مستقبل الدول من خلال التخفيف من آثار الفقر وكسر الدائرة المفرغة للعلاقة بينه وبين عمالة الأطفال، ومن هذه الدراسات (Zaniani& Boarini,2011) و(Gabel, 2012) و(Park, 2014) و(Stalker, Taylor, Fry, Stewart,2015) و(Fuseini &Daniel, 2020) و(gabel, 2012) و(خلف، ٢٠١٦) و(عبداللطيف،٢٠١٧) و(عبدالمنعم،٢٠١٧) و(إبراهيم،٢٠١٩) و(خفاجي، ٢٠٢٠).

٥- كما اهتمت بعض الدراسات بقضية الوعي بحقوق الطفل الصحية والتعليمية، من وجهات نظر الأمهات والأخصائيات الاجتماعيات ومن هذه الدراسات (المجلس القومي للطفولة والأمومة،٢٠١١) و(اللعبون، ٢٠١٥).

وبذلك تكون **البحث الحالي متفق مع الدراسات السابقة في** استهداف فئة الأطفال العاملين من حيث كونها فئة مستضعفة وكون مشكلة عمالة الأطفال من المشكلات التي يجب الاهتمام بها خاصة مع تزايد المشكلة نتيجة الأوضاع والظروف الاقتصادية الهشة في قطاع ليس بالقليل من الأسر المصرية.

كما **يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في** أنها تستهدف قياس فعالية مشروع "تحسين فرص الأطفال العاملين في التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية" والذي استخدم مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تستهدف حق الطفل من الجانبين الصحي والتعليمي وكذلك تحسين بيئة العمل وتوعية الطفل وأسرته والمجتمع بأسره بحقوق الأطفالمن حيث تكاملية التعامل مع المشكلة، وتوضيح خطورة عمالة الأطفال على أوضاعهم الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية والثقافية، بل ومستقبل الأمة بأسرها حيث خطورة فترة الطفولة على تكوين شخص سوي ومنضبط سلوكياً.

وبذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية وفقاً لما سبق كالتالي: كيف نجح المشروع في تحسين فرص الأطفال العاملين في التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية، والصحية، والترفيهية، وفي تأمين بيئة العمل)؟ في التوعية بمخاطر مشكلة عمالة الأطفال مجتمعياً؟ وما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق

هذا التغيير المرغوب فيه (التي تخص المشروع ذاته والمعوقات العامة)؟ وما المقترحات الخاصة بتحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم؟ مع إلقاء الضوء حول القوانين المنظمة لهذه المشكلة؟ وما هي الإجراءات الدولية والمصرية لمواجهة هذه المشكلة؟

ثانياً: أهمية البحث: ويمكن إبراز أهمية البحث في مجموعة النقاط التالية:

١- يساهم البحث بقياس فعالية مشروع تم تطبيقه بالفعل على مجموعة من الأطفال العاملين، ما يتطلب الوقوف على إيجابيات وسلبيات التنفيذ.

٢- يساهم البحث في توجيه الاهتمام نحو قضية الأطفال العاملين والتي أصبح هناك فتور نحو الاهتمام بها، ويتمثل هذا الإهمال في نشر الإحصائيات الرسمية بشأنها، وبذلك يدق البحث ناقوس الخطر نحو خطورة القضية ونتائجها على المجتمع، حيث أن قضية عمالة الأطفال من القضايا التي أصبح مسكوتاً عنها رسمياً رغم انتشارها وتوغلها في المجتمع نظراً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقطاع واسع من الأسر.

٣- يساهم البحث في إثراء الجانب النظري المعرفي من خلال تحديد الأطفال العاملين والدوافع التي دفعتهم للعمل في هذا السن المبكر وكيفية تأثير العمل عليهم (سلباً أو إيجاباً).

٤- يساهم البحث في إثراء الجانب العملي الميداني بطبيعة وأنواع البرامج والمشروعات والأنشطة التي تم تطبيقها لمواجهة هذه المشكلة وإلى أي حد كانت ذات تأثير أو إحداث تغيير مقصود في الأطفال العاملين وأسرهم والمجتمع المحيط بهم، ما يدفع للتخطيط نحو تطبيق المزيد من هذه البرامج لمواجهة المشكلة في حالة نجاحها أو تغيير أسلوب تطبيقها في حالة عدم نجاحها.

ثالثاً: أهداف البحث: حيث تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

١- قياس مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم.

أ- قياس مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية.

ب- قياس مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية.

ج- قياس مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية.

د- قياس مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل.

٢- قياس مستوى صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم.

أ) قياس مستوى الصعوبات الخاصة بالمشروع.

ب) قياس مستوى الصعوبات العامة الخاصة بالجوانب (الصحية، التعليمية، النفس اجتماعية للطفل، الأسرة.

٣-قياس مستوى مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم.

رابعاً: تساؤلات البحث: وتتمثل تساؤلات البحث فيما يلي:

١-ما مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم.

أ- ما مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية.

ب- ما مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية.

ج- ما مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية.

د- ما مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل.

٢-ما مستوى صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم.

أ) ما مستوى الصعوبات الخاصة بالمشروع.

ب) ما مستوى الصعوبات العامة المرتبطة بالجوانب (الصحية، التعليمية، النفس اجتماعية للطفل، الأسرة.

٣-ما مستوى مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم.

خامساً: مفاهيم البحث: حيث تتمثل مفاهيم البحث فيما يلي:

١-**فعالية مشروع:** يعني مصطلح الفاعلية "مقدرة الشيء على التأثير"، والفعال هو الفعل حسناً كان أو قبيحاً وهو أيضاً العمل الحميد. (العربية، ١٩٩٠/ ١٩٩١، صفحة ٤٧٧)

والفاعلية في تخطيط الخدمات الاجتماعية هي الدرجة التي تم بها إنجاز الأهداف المنشودة أو نتائج المشروع. وفي الخدمة الاجتماعية العلاجية هي القدرة على مساعدة العميل على تحقيق الأهداف من التدخل في فترة ملائمة من الوقت. (السكري، ٢٠٠٠، صفحة ١٦٩)

أما المشروع: Project فالمشروعات الاجتماعية تتصف بعدد من السمات المميزة التي تختلف عن المشروعات الاقتصادية البحتة من أهمها أنها تركز على قضايا تتعلق بالرعاية الاجتماعية ومعالجة مشكلة الفقر وإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين. (ربيع، ٢٠٠٨، صفحة ٣٩)

ويمكن تحديد المفهوم الإجرائي لفعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية فيما يلي:

- فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية.
- فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية.
- فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية.
- فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل.

٢- مفهوم الطفل العامل:

الطفل: هو"المولود حتى البلوغ والجمع أطفال (العربية، ١٩٩٠/ ١٩٩١، صفحة ٣٩٢)

والطفل هو رجل مصغر، ويمكن تقسيم مرحلة الطفولة إلى: سنوات المهد، وفترة الطفولة المبكرة والتي تبدأ من سن (٢-٥) أعوام، ثم فترة الطفولة المتأخرة وتبدأ من سن (٩-١٢) عاماً، ثم فترة المراهقة وتبدأ عادة من سن (١٢-١٨) عاماً. (فهمي، دون تاريخ، صفحة ٢٥)

فالطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة. (اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، صفحة ٢)

ويعرف الطفل أيضاً بأنه أي شخص لم يصل إلى موضع سن المسئولية الاقتصادية أو الجنائية الكاملة الخاص بالبالغين في المجتمع. وينظر الأطفال بأنهم موضع عناية وتقدير الوالدين، ولكنهم يمثلون تكلفة وعبء على كاهل المجتمع في مواض أخرى. وقد بزغ في ثمانينات القرن العشرين مفهوم حقوق الطفل وقدراته وإمكانياته. (مارشال، ٢٠٠٠، الصفحات ٩١٥ - ٩١٦)

كما أن الطفولة هي "المرحلة من الميلاد إلى البلوغ" (العربية، ١٩٩٠/ ١٩٩١، صفحة ٣٩٢)

وهي المرحلة المبكرة في حياة الإنسان والتي تتميز بسرعة نمو الجسم وبذل الجهود في محاولة تعلم القيام بأدوار البالغين ومسئولياتهم، ويتم ذلك من خلال اللعب والتعليم الرسمي، ومعظم السيكولوجيين المتقدمين يقولون أن هذه المرحلة تبدأ بعد الفطام وتنتهي عند سن البلوغ أو الحلم أي الفترة التي تقع من (٢٤ شهر) إلى بلوغ سن الرشد (١٨-٢١) سنة، وفي بعض الأحيان تنقسم هذه المرحلة إلى مرحلة الطفولة المبكرة، ثم مرحلة الطفولة المتوسطة، والمتأخرة. (السكري، ٢٠٠٠، صفحة ٨١)

أما العاملين: فالعامل هو من "يعمل في مهنة أو صنعة" (العربية، ١٩٩٠/ ١٩٩١، صفحة ٤٣٥)

والعاملين هم الأفراد (١٥ سنة فأكثر) الذين يزاولون أعمالاً بأي من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة) خلال فترة الإسناد القصيرة للبحث (أسبوع) سواء داخل المنشآت أو خارجها. (الإحصاء، ٢٠١٩، صفحة ٧٩)

يجب توضيح أنه يصعب وضع تعريف لـ "عمل الأطفال" يمكن تطبيقه على كل الحالات وفي كل البلاد، فكيف يمكن أن نضع خطاً فاصلاً بين الأشكال المقبولة لعمل الطفل من جانب وعمل الأطفال من جانب آخر؟ ويتوقف تسمية شكل معين من العمل على أنه "عمل الأطفال" على سن الطفل ونوع العمل الذي يزاوله، والظروف التي يزاول العمل في ظلها، والأهداف التي يسعى إليها كل بلد على انفراد، ويختلف الرد من بلد لآخر وكذلك ما بين القطاعات المختلفة داخل البلد الواحد. (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، صفحة ١٦)

ولذا فالأطفال العاملين: هم الأطفال العاملون في سن صغيرة ويتعرضون لظروف صعبة ويعملون بأعمال شاقة لا تقوى أجسامهم الصغيرة على تحملها فضلاً عن تعرضهم للحرمان من بعض حقوقهم الأساسية كالتعليم والترويح فضلاً عن تعرضهم للمعاملة السيئة من جانب أصحاب الأعمال. (خليل، ٢٠١٦، صفحة ١٩٨)

وعمالة الأطفال أيضاً هي ظاهرة ناتجة عن تفاعل مجموعة من العوامل والأبعاد المختلفة داخل كل مجتمع تنتشر به الظاهرة، وإن كانت تختلف في حجمها وانتشارها وفقاً لحجم السكان في كل دولة، ووفقاً للسياسة التي تتبعها كل دولة في الإعلان عن وجود الظاهرة أو ما تقوم به من إجراءات قد تخفي الأرقام الصحيحة لتبقي أرقاماً أخرى مستقرة حول عمالة الأطفال بخلاف الأرقام الظاهرة. (عباس، ٢٠١١، صفحة ١٢)

وهو أيضاً يشير إلى الأطفال الذين تسربوا من المدرسة أو لم يلتحقوا بها، ويتعرضون للاستغلال الناجم عن عملهم الدائم (المنتظم) وأجورهم المنخفضة التي يتقاضونها فضلاً عن تعرضهم للمخاطر أثناء العمل. (محمد، ٢٠٠٩، صفحة ٢١٥)

وعمل الأطفال أيضاً هو العمل الذي يحرم الطفل من طفولته ومن إمكاناته وكرامته ويضر بنموه البدني والعقلي. (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، صفحة ١٦)

كما يعني **الدفاع عن الطفل** (حماية الطفل) child advocacy الدفاع والمناصرة لحقوق الأطفال ليتحرروا من الإساءة أو الاستغلال من الآخرين، والأخصائيون الاجتماعيون ساهموا بجهود قيادية في هذا المجال من خلال جهادهم لإصدار قانون عمالة الأطفال، وتنبيه الرأي العام لعدم كفاية الإمكانيات القائمة لرعاية الأطفال. (السكري، ٢٠٠٠، صفحة ٨٠)

ومما سبق يمكن تحديد المفهوم الإجرائي للطفل العامل فيما يلي:

- الطفل ما قبل سن ١٨ سنة.
- يلتزم بأداء عمل مجبراً عليه أو باختياره.
- يعمل الطفل في ظروف محدودة في النظافة أو خطيرة.
- يتلقى مقابل عمله أجراً أو يعمل لدى الأسرة بدون أجر.
- يلتزم الطفل بالمساهمة المالية في الأسرة (يتحمل مسئولية الإنفاق على الأسرة كاملة- يتحمل مسئولية الإنفاق على نفسه- يساهم فقط في دخل الأسرة- يوفر أجر عامل لدى أحد أفراد الأسرة)
- يؤثر عمله على الانتظام بالمدرسة.
- قد يعرضه العمل لمخاطر أو مضار صحية.
- يحرمه عمله من ممارسة الدور الأساسي للطفل وهو اللعب ما يستتبعه من آثار نفسية واجتماعية سلبية.

٣- التخطيط للحصول على الحقوق التعليمية والصحية:

التخطيط هو: " وضع خطة مدروسة للنواحي الاقتصادية والتعليمية والإنتاجية وغيرها للدولة. (العربية، ١٩٩٠/ ١٩٩١، صفحة ٢٠٣)

المحاولات الواعية لحل المشاكل والتحكم في وجهة سير أحداث المستقبل بالتنبؤ والتفكير المنظم والدراسة- وممارسة التفضيل القيمي في الاختيار بين البدائل للعمل أو النشاط. أو هو عمليات إعداد مجموعة من القرارات للعمل في المستقبل موجهة لتحقيق أهداف ذات غايات مثلى أو أفضل. (السكري، ٢٠٠٠، الصفحات ٣٧٨-٣٧٩)

كما أن مصطلح الحقوق يعني: "Rights" حق الأمر أي صح وثبت وصدق واستحق الشيء أي استوجبه. (العربية، ١٩٩٠/ ١٩٩١، صفحة ١٦٣)

والحقوق هي التزامات المجتمع تجاه كل أعضائه، والتي يستحقها الفرد قانونياً وأخلاقياً عند طلبها. وتعرف هذه الحقوق أكثر تحديداً في "الحقوق المدنية" و"حقوق المساواة" و"حقوق الإنسان". (السكري، ٢٠٠٠، صفحة ٤٥٠)

وتعني الحقوق التعليمية: حيث يناشد المؤتمر الثامن والتسعون – سبتمبر ١٩٩٧ الدول أن تعترف بحق كل الأطفال سواء البنين أو البنات في التعليم الأساسي المناسب، حيث أن البديل الواضح لعمل الأطفال هو التعليم، والجدير بالذكر أن المنظومة المدرسية في بعض الحالات تكون جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تكون حلاً لها، إلا أنه قد تساهم القوانين واللوائح التي تجعل الانتظام في المدرسة والمجاني إلزامياً لكافة الأطفال وحتى سن الحد الأدنى للقبول في العمل، كما أن التعليم الجيد يأتي بفوائد كثيرة طويلة الأجل للطفل المعني وللمجتمع بأسره، والاستثمار الضخم في التعليم وتدريب المدرسين والإصلاح الشامل للمناهج الدراسية بحيث تصبح أكثر ارتباطاً بالاحتياجات والظروف المحلية، لجعل المدرسة محببة ومتاحة للجميع، ويؤدي مع الزمن إلى الاستئصال النهائي لكافة أشكال عمل الأطفال، . (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، الصفحات ٤٥-٤٦)

أما الحقوق الصحية فتعني: حيث توفير الرعاية الصحية والمشورة النفسية للأطفال الذين يعانون من الصدمات نتيجة للضغوط والمعاملة التي يتعرضون لها. (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، صفحة ٩١)

وهو تعبير يشير إلى الأنشطة التي صممت ووضعت موضع التنفيذ للعلاج والوقاية والكشف عن الاعتلال الجسدي أو العقلي وتدعيم الرفاهة البدنية والاجتماعية والنفسية. (السكري، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣٨)

وهو قد يهتم بالشئون حول الإحساس العام بالصحة الجيدة، إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، مدى انتشار حالات العجز، والأمراض المزمنة والممارسات الصحية، التعرض للتلوث البيئي، السلامة على الطرق، التغذية والعادات الغذائية، والصحة العقلية والنفسية والصحة الإنجابية .... الخ. (الدولي، ٢٠١١، صفحة ١٢)

ويمكن تحديد المفهوم الإجرائي للتخطيط للحصول على الحقوق التعليمية والصحية فيما يلي:

١- إحداث تغيير متعمد وموجه ومحدد ومرسوم بشأن حقوق الطفل (التعليمية والصحية).

٢- توعية الأطفال والمجتمع بالقوانين واللوائح والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل (التعليمية والصحية).

٣- توفير بعض الخدمات والأنشطة الداعمة لحقوق الطفل (التعليمية والصحية).

٤- المتابعة الميدانية لتطبيق القوانين الخاصة بحقوق الطفل (التعليمية والصحية).

سادساً: الإجراءات المنهجية للبحث:

١- **نوع البحث:** ينتمي هذا البحث إلى البحوث التقويمية، والتي ينصب اهتمامها على قياس فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية، والصحية.

٢- **المنهج المستخدم:** يستخدم هذا البحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية للأطفال المستفيدين من المشروع (وقد استخدمت الباحثة أسلوب كرة الثلج لاستكمال العينة المطلوبة حيث قام القائمين بالمشروع بإيصال الباحثة لعدد محدود من الأطفال ثم من خلالهم تم التوصل لباقي الأطفال بالإضافة للاستعانة ببعض أصحاب الورش التي كان أو مازال يعمل بها الأطفال المستفيدين من المشروع)، والخبراء والمهتمين (المسئولين عن تطبيق المشروع ومتابعته).

٣ - **أدوات البحث:** تتمثل أدوات البحث فيما يلي:

أ) أدوات جمع البيانات:

- **مقياس:** تم تطبيقه على الأطفال المستفيدين من المشروع.
- **دليل مقابلة:** تم تطبيقه على الخبراء والمهتمين (المسئولين عن تطبيق المشروع ومتابعته).

ب) أدوات تحليل البيانات (المعالجات الإحصائية المستخدمة في البحوث التقويمية): أو **المعالجات الإحصائية:** حيث استخدمت الباحثة مجموعة من الاختبارات الإحصائية خلال البحث وشملت: معامل الارتباط بيرسون – معامل الارتباط سبيرمان – اختبار ت. – تحليل التباين الاحادي – الوزن المرجح – القوة النسبية – النسب المئوية – التكرار النسبي.

وفيما يلي توضيح طريقة تصميم تلك الأدوات : قامت الباحثة بإعداد الأدوات على النحو التالي:

- **مرحلة جمع العبارات للأداة الأولى:**

المقياس المطبق على عينة من الأطفال العاملين: بعد الإطلاع على الجزء النظري الخاص بالبحث والإطلاع على الأدوات المتشابهة كونت الباحثة المقياس في صورته الأولية كالآتي:

البعد الأول: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم** ، وينقسم إلى أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية** ويتضمن (٨) عبارات.

المحور الثاني: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية** ويتضمن (١٦) عبارة.

المحور الثالث: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية** ويتضمن (٨) عبارات.

المحور الرابع: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل** ويتضمن (١٠) عبارات.

البعد الثاني: تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم، ويتقسم إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: **صعوبات تخص المشروع**، ويتضمن (١٣) عبارة.

المحور الثاني: صعوبات عامة، وينقسم إلى أربعة مؤشرات كالتالي:

المؤشر الأول: **صعوبات تخص الجوانب الصحية** ويتضمن (٥) عبارات.

المؤشر الثاني: **صعوبات تخص الجوانب التعليمية** ويتضمن (٨) عبارات.

المؤشر الثالث: **صعوبات تخص الجوانب النفس اجتماعية لدى الطفل** ويتضمن (٦) عبارات.

المؤشر الرابع: **صعوبات تخص الأسرة** ويتضمن (١١) عبارة.

البعد الثالث: مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم، ويتضمن (٩) عبارات.

- **الأداة الثانية: دليل المقابلة المطبق على الخبراء والمهتمين (المسئولين عن تطبيق المشروع ومتابعته)**، وقد كان في صورته الأولية يتكون من عدد (٣) أسئلة تبعاً لأهداف البحث.
- **مرحلة قياس صدق أدوات البحث:**
- **الصدق الظاهري:**

بعد أن قامت الباحثة بإعداد المقياس في صورته الأولية قامت بعرضه على بعض المحكمين من السادة الأكاديميين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والبحث الاجتماعي وعددهم (٦) وتم تحكيم المقياس من حيث: ارتباط كل عبارة بالبعد المراد قياسه، وسلامة صياغة العبارة، ووضوح العبارة وحذف أي عبارة غير مناسبة أو غير مرتبطة بالمؤشر وإضافة بعض العبارات التي يرونها مناسبة.

وقد قامت الباحثة نتيجة لهذا التحكيم بحذف العبارات التي لم يتم الاتفاق عليها بنسبة (٨٠%) من قبل المحكمين، كما تم إضافة بعض العبارات الأخرى ، وإعادة صياغة بعض العبارات ، وبذلك أصبحت الأداة الأولى: **المقياس المطبق على الأطفال العاملين** في صورته النهائية كما يلي:

البعد الأول: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم** ، وينقسم إلى أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية** ويتضمن (٩) عبارات.

المحور الثاني: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية** ويتضمن (١٦) عبارة.

المحور الثالث: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية** ويتضمن (٦) عبارات.

المحور الرابع: قياس **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل** ويتضمن (١٢) عبارة.

البعد الثاني: تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم، ويتقسم إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: **صعوبات تخص المشروع**، ويتضمن (١٣) عبارة.

المحور الثاني: صعوبات عامة، وينقسم إلى أربعة مؤشرات كالتالي:

المؤشر الأول: **صعوبات تخص الجوانب الصحية** ويتضمن (٤) عبارات.

المؤشر الثاني: **صعوبات تخص الجوانب التعليمية** ويتضمن (٦) عبارات.

المؤشر الثالث: **صعوبات تخص الجوانب النفس اجتماعية لدى الطفل** ويتضمن (٧) عبارات.

المؤشر الرابع: **صعوبات تخص الأسرة** ويتضمن (١٠) عبارات.

البعد الثالث: مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم، ويتضمن (١١) عبارة.

وقد وضعت الباحثة تدرجاً ثلاثياً لتصحيح المقياس حيث تم وضع أوزان للاستجابات كالتالي:

- في حالة العبارات الإيجابية كانت أوزانها كالتالي: نعم (٣)، إلى حد ما (٢)، لا (١).
- في حالة العبارات السلبية كانت أوزانها كالتالي: نعم (١)، إلى حد ما (٢)، لا (٣).

كما أنه وفقاً للمقاييس ثلاثية الاستجابات تصبح مستويات القوة النسبية للعبارات والأبعاد كالتالي: (من ١ : ٣٣,٣٣% ضعيف)، و(من ٣٣,٣٤ : ٦٦,٦٦% متوسط)، و(من ٦٦,٦٧ : ١٠٠% قوي).

- **الأداة الثانية: دليل المقابلة المطبق على الخبراء والمهتمين (المسئولين عن تطبيق المشروع ومتابعته)**، وقد أصبح يتكون من عدد (٢) أسئلة تبعاً للهدفين الثاني والثالث للبحث، ويتكون السؤال الأول من (٥) أسئلة فرعية، والسؤال الثاني يتكون من (٧) أسئلة فرعية.
- **صدق المحتوى:** معنى صدق المحتوى مدى تمثيل بنود الأداة للمحتوى المراد قياسه. وللتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين درجة كل محور والدرجة الكلية للأداة.

جدول رقم (٢)

المصفوفة الارتباطية بين ابعاد المقياس والمجموع الكلى

الابعاد	المجموع الكلى
فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	٠,٨٧**
تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	٠,٨٤**
مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	٠,٦٧**

**** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (٠,٠١)**

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد المقياس ببعضها البعض بمستوى دلالة (٠,٠١) . وهذا يؤكد أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

- **ثبات الأداة:** تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى الأداة بالكامل وعلى مستوى المحاور، والجدول التالي يبين معامل الثبات لأداة البحث ومحاورها:

جدول رقم (٣)

معاملات الثبات للابعاد باستخدام معادلة ألفا كرونباخ وللأداة ككل

الابعاد	معامل الثبات
فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	٠,٨٣
تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	٠,٧٧
مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	٠,٩٣
المقياس ككل	٠,٨٤

وبالنظر إلى النتائج الموجودة بالجدول السابق يتضح أن معامل الثبات بالنسبة لمحاور المقياس والمجموع الكلي مرتفعة. وبناء على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي.

٤- مجالات البحث: حيث تنقسم مجالات البحث إلى:

أ) المجال المكاني: تم التطبيق على مركز ناصر ومدينة بني سويف حيث أن تطبيق المشروع قد تم في هذه الأماكن فقط بالمحافظة.

ب) المجال البشري: تمثل المجال البشري للبحث فيما يلي:

- عينة عشوائية من (الأطفال العاملين المستفيدين من المشروع) وقوامها (١٤٨) مفردة وفق تحديد حجم العينة باستخدام جدول تحديد العينة، وذلك من إطار معاينة قوامه (٣٥٠ طفل عامل) ، وذلك وفق جدول تحديد إطار المعاينة رقم (٢). (الطائي، ٢٠١٢، صفحة ٥) عن (Morgan, 1970, pp. 607-610)

- ومن الجدير بالذكر أنه قد تعذر على الباحثة التوصل لإطار معاينة للسادة متابعي تطبيق البرنامج من لجان حماية الطفل نظراً لتكونها من مسئولين كبار بمختلف المديريات المعنية بالأمر، وبالتالي فقد اضطرت الباحثة بأخذ مسح شامل للقائمين على تطبيق المشروع بجمعية الدفاع الاجتماعي وعددهم (٣) مع ما أمكن للباحثة من ملء دليل المقابلة من بعض الجمعيات الأهلية المهتمين بقضية الأطفال العاملين وعددهم (٥) وبعض العاملين بخط نجدة الطفل بالمحافظة وعددهم (٤) وعدد (٤) من الأكاديميين، وبذلك وصل حجم العينة للمسئولين عن تطبيق المشروع ومتابعته (١٦) مفردة.

ج) **المجال الزمني:** فترة جمع البيانات في الفترة من ١/٦/ ٢٠١٩م إلى ٣١/٧/٢٠١٩م.

سابعاً: نتائج خصائص عينة البحث :

يقوم هذا البحث على عدد من المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث، وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة البحث كالتالى:

جدول (٤)

خصائص عينة البحث من الأطفال العاملين (ن=١٤٨)

المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية (%)	التكرار النسبى	الترتيب
النوع	ذكر	١٢٢	٨٢,٤٣	٠,٨٢	١
	انثي	٢٦	١٧,٥٧	٠,١٨	٢
	Total	١٤٨	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
السن	أقل من ١٢ عام	٦٥	٤٣,٩٢	٠,٤٤	١
	من ١٢ إلى أقل من ١٤ عام	٤٢	٢٨,٣٨	٠,٢٨	٢
	من ١٤ إلى أقل من ١٦ عام	٢٥	١٦,٨٩	٠,١٧	٣
	من ١٦ إلى أقل من ١٨ عام	١٦	١٠,٨١	٠,١١	٤
	Total	١٤٨	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
الحالة التعليمية	متسرب	٦٣	٤٢,٥٧	٠,٤٣	١
	بالمرحلة الابتدائية	٥٨	٣٩,١٩	٠,٣٩	٢
	بالمرحلة الإعدادية	١٨	١٢,١٦	٠,١٢	٣
	بالمرحلة الثانوية	٩	٦,٠٨	٠,٠٦	٤
	Total	١٤٨	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
محل الاقامة	الريف	٢٢	١٤,٨٦	٠,١٥	٢
	المدينة	١٢٦	٨٥,١٤	٠,٨٥	١
	Total	١٤٨	١٠٠,٠٠	١,٠٠	

المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية (%)	التكرار النسبى	الترتيب
عدد افراد الأسرة	من ١ إلى ٣ أفراد	٣٧	٢٥,٠٠	٠,٢٥	٣
	من ٤ إلى ٦ أفراد	٦٤	٤٣,٢٤	٠,٤٣	١
	من ٧ أفراد فأكثر	٤٧	٣١,٧٦	٠,٣٢	٢
	Total	١٤٨	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
أتلقى راتبي بشكل	يومي	٤٣	٢٩,٠٥	٠,٢٩	٢
	أسبوعي	٩٠	٦٠,٨١	٠,٦١	١
	شهري	١٥	١٠,١٤	٠,١٠	٣
	Total	١٤٨	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
أتلقى راتبي	بنفسي	١٣٢	٨٩,١٩	٠,٨٩	١
	عن طريق أحد أفراد أسرتي	١٦	١٠,٨١	٠,١١	٢
	Total	١٤٨	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
الراتب الشهري التقريبي	أقل من ٥٠٠ جنيه	٦٨	٤٥,٩٥	٠,٤٦	١
	من ٥٠٠ إلى أقل من ٨٠٠ جنيه	٦٧	٤٥,٢٧	٠,٤٥	٢
	من ٨٠٠ إلى أقل من ١١٠٠ جنيه	٧	٤,٧٣	٠,٠٥	٣
	من ١١٠٠ إلى أقل من ١٤٠٠ جنيه	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٥
	من ١٤٠٠ إلى أقل من ١٧٠٠ جنيه	٦	٤,٠٥	٠,٠٤	٤
	Total	١٤٨	١٠٠,٠٠	١,٠٠	

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة البحث من الأطفال العاملين وفقاً للمتغيرات الديموجرافية التى تناولها البحث الحالي كالتالي:

حيث أنه قد جاءت الذكور بالمركز الأول من حيث **النوع** بنسبة (٨٢,٤٣%) وهو ما يوضح تركز عمل الذكور في الورش والمحال الموجودة بالشارع (وهي ما يمكن للقائمين على المشروع التعامل معهم) أكثر من الإناث حيث يتركز عمل الإناث في تنظيف المنازل مع عمل بعضهن في أفران مخبوزات وغيرها وذلك وفق ما لاحظته الباحثة أثناء جمع البيانات، بينما جاءت الإناث في المركز الثاني والأخير بنسبة (١٧,٥٧%) .

أما من حيث السن فقد جاءت **الفئة العمرية** (أقل من ١٢ عاماً) في المركز الأول بنسبة (٤٣,٩٢%) ولعل ذلك نظراً لأنها الفئة العمرية الأكثر طاعة وإنصياع لصاحب العمل والرضا بأقل أجر ممكن، بينما جاءت الفئة العمرية (من ١٦ إلى أقل من ١٨ عام) في المركز الأخير بنسبة (١٠,٨١%) وربما يكون ذلك نظراً لطلب أجر مقبول.

ومن حيث **الحالة التعليمية** فقد جاءت فئة المتسربين من التعليم في المركز الأول بنسبة (٤٢,٥٧%) وذلك وفقاً لأن التحاق الأطفال بالعمل يعوق انتظامهم بالدراسة وبالتالي يتسربوا من التعليم، بينما جاء في المركز الأخير فئة الملتحقين بالمرحلة الثانوية بنسبة (٦,٠٨%) مع ملاحظة وجود بعض المشكلات

الظاهرة على أغلب الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة أهمها أنهم سبق وأن مروا بمشكلة الرسوب في سنوات دراسية سابقة، ويتوافق ذلك مع ما أوضحته دراسة (غنام،٢٠٠٩/ ٢٠١٠) لقد ثبت أن الغالبية القصوى من الأطفال العاملين لا يزاولون الدراسة وذلك بنسبة تصل إلى ٣٦,٥٦ %بينما تأكد أن نسبة ضئيلة منهم متمدرسون (غنام، ٢٠٠٩-٢٠١٠، صفحة ٢١٠)

أما من حيث **محل الإقامة** فقد احتلت فئة من يقطنون بالمدينة المركز الأول بنسبة (٨٥,١٤%)، بينما احتلت فئة قاطني الريف المركز الثاني والأخير بنسبة (١٤,٨٦%)، وقد يعزى ذلك نظراً لانخفاض الدخل (لا يكفي المواصلات)، والتأخر في العمل، وثقة صاحب العمل في الشخص الذي يمكنه الوصول اليه بسهولة وقد يعرف بعض أفراد الأسرة هي الأسباب الرئيسية في ذلك.

ومن حيث **عدد أفراد الأسرة** فقد جاءت في المركز الأول فئة من ٤ إلى ٦ أفراد بنسبة (٤٣,٢٤%) وذلك يوضح أن زيادة عدد أفراد الأسرة سبب رئيسي في توجه الأطفال للعمل في سن مبكرة، بينما في المركز الأخير كانت الفئة من ١ إلى ٣ أفراد بنسبة (٢٥,٠٠%).

وكذلك من حيث **مدة الحصول على الراتب** فقد جاء بالمركز الأول فئة من يحصلون على راتبهم بشكل أسبوعي وذلك بنسبة (٦٠,٨١%) وهذا هو الأسلوب المتبع مع أغلب العاملين بالقطاع غير الرسمي من الأطفال والكبار، بينما جاء بالمركز الأخير فئة من يحصلون على راتبهم بشكل شهري بنسبة (١٠,١٤%).

ومن حيث **تسلم الراتب** فقد جاء بالمركز الأول فئة من يتسلمونه بذاتهم بنسبة (٨٩,١٩%) ولعل ذلك يعني اعتماد الطفل العامل على نفسه وتحمله المسئولية وقد يكون ثقة الأسرة به، بينما جاء بالمركز الثاني والأخير فئة من يتسلمونه عن طريق أحد أفراد الأسرة بنسبة (١٠,٨١%).

وأخيراً فمن حيث **قدر الراتب الشهري** بشكل تقريبي فقد جاء في المركز الأول فئة أقل من ٥٠٠ جنيه بنسبة (٤٥,٩٥%) وذلك يوضح انخفاض أجر الطفل العامل عن الآخرين وهذا هو السبب الرئيسي في اعتماد أصحاب العمل عليهم في العمل، بينما جاء في المركز الأخير فئةمن يحصلون على أجر من ١٤٠٠ إلى أقل من ١٧٠٠ جنيه بنسبة (٤,٠٥%).

جدول (٥)

خصائص عينة البحث من الخبراء والمهتمين (ن=١٦)

المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية (%)	التكرار النسبى	الترتيب
النوع	ذكر	١٠	٦٢,٥	٠,٦٣	١
	انثي	٦	٣٧,٥	٠,٣٨	٢
	Total	١٦	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
السن	أقل من ٣٠ عام	٢	١٢,٥	٠,١٣	٤
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عام	٢	١٢,٥	٠,١٣	٤
	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عام	٥	٣١,٢	٠,٣١	١
	من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ عام	٤	٢٥,٠	٠,٢٥	٢

المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية (%)	التكرار النسبى	الترتيب
	من ٦٠ عام فأكثر	٣	١٨,٨	٠,١٩	٣
	Total	١٦	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
مجال العمل	لجنة حماية	٥	٣١,٢	٠,٣١	٢
	مؤسسات مجتمع مدني	٧	٤٣,٨	٠,٤٤	١
	أكاديميين	٤	٢٥,٠	٠,٢٥	٣
	Total	١٦	١٠٠,٠٠	١,٠٠	
عدد سنوات الخبرة في هذا المجال	أقل من ٥ أعوام	٧	٤٣,٨	٠,٤٤	١
	من ٥ إلى أقل من ١٥ عام	٦	٣٧,٥	٠,٣٨	٢
	من ١٥ إلى أقل من ٢٥ عام	٢	١٢,٥	٠,١٣	٣
	من ٢٥ عام فأكثر	١	٦,٢	٠,٠٦	٤
	Total	١٦	١٠٠,٠٠	١,٠٠	

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة البحث من الخبراء والمسئولين عن تطبيق المشروع ومتابعيه وفقاً للمتغيرات الديموجرافية التى تناولها البحث الحالي كالتالي:

حيث أنه قد جاءت الذكور بالمركز الأول من حيث **النوع** بنسبة (٦٢,٥%)، بينما جاءت الإناث في المركز الثاني والأخير بنسبة (٣٧,٥%).

أما من حيث **السن** فقد جاءت الفئة العمرية (من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عاماً) في المركز الأول بنسبة (٣١,٢%)، بينما جاءت الفئة العمرية (الأقل من ٣٠عام) ، (من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عام) في المركز الأخير بنسبة (١٢,٥%).

ومن حيث **مجال العمل** فقد جاءت فئة من يعملون في مجال مؤسسات مجتمع مدني في المركز الأول وذلك بنسبة (٤٣,٨%)، بينما جاءت فئة من يعملون في مجال الأكاديميين في المركز الأخير بنسبة (٢٥%).

وأخيراً من حيث **عدد سنوات الخبرة** في هذا المجال فقد جاءت فئة من لديهم سنوات خبرة أقل من ٥ سنوات في المركز الأول بنسبة (٤٣,٨%)، بينما جاءت فئة من لديهم سنوات خبرة تزيد عن ٢٥ عام في المركز الأخير بنسبة (٦,٢%).

ثامنا: نتائج البحث:

نتائج المحور الأول: فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم

أ) فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية:

جدول رقم (٦)

مدى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم

(فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية) (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	أعمل في مهام تناسبني كطفل	١٣٤	٩٠,٥٤	٠	٠,٠٠	١٤	٩,٤٦	٤١٦	٩٣,٦٩	١٣٨,٦٧	١٢,٧٠	١
٢	يقوم صاحب العمل بعمل فحص صحي لي سنوياً	٢٠	١٣,٥١	٠	٠,٠٠	١٢٨	٨٦,٤٩	١٨٨	٤٢,٣٤	٦٢,٦٧	٥,٧٤	٧
٣	أعمل في مهام غير خطيرة على صحتي	٩٤	٦٣,٥١	١	٠,٦٨	٥٣	٣٥,٨١	٣٣٧	٧٥,٩٠	١١٢,٣٣	١٠,٢٩	٦
٤	تم عمل قوافل صحية للكشف على أسرتنا كلها	١٠٨	٧٢,٩٧	٧	٤,٧٣	٣٣	٢٢,٣٠	٣٧١	٨٣,٥٦	١٢٣,٦٧	١١,٣٢	٤
٥	تم صرف العلاج اللازم للأسرة	١٠١	٦٨,٢٤	٢٠	١٣,٥١	٢٧	١٨,٢٤	٣٧٠	٨٣,٣٣	١٢٣,٣٣	١١,٢٩	٥
٦	يعطيني صاحب العمل فترة وأكثر أثناء العمل لتناول الغذاء	١٣٤	٩٠,٥٤	٠	٠,٠٠	١٤	٩,٤٦	٤١٦	٩٣,٦٩	١٣٨,٦٧	١٢,٧٠	١
٧	يوفر لي صاحب العمل وجبة غذاء لي (أو مقابلها)	١١٨	٧٩,٧٣	٠	٠,٠٠	٣٠	٢٠,٢٧	٣٨٤	٨٦,٤٩	١٢٨,٠٠	١١,٧٢	٣
٨	تم تدريبنا على الإسعافات الأولية	١١٥	٧٧,٧٠	٣٢	٢١,٦٢	١	٠,٦٨	٤١٠	٩٢,٣٤	١٣٦,٦٧	١٢,٥٢	٢
٩	تم عمل ندوة لرفع وعي أولياء أمورنا بحقوقنا في الصحة	١١٠	٧٤,٣٢	١٦	١٠,٨١	٢٢	١٤,٨٦	٣٨٤	٨٦,٤٩	١٢٨,٠٠	١١,٧٢	٣

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٣٦٤,٠٠	٢٢,١٤	٣٢٧٦	١٠٩٢,٠٠	٨١,٩٨

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٦) والذى يوضح **(مدى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم (فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية))** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات

المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدرب (٣٢٧٦) ومتوسط حسابي عام (٢٢,١٤) وقوة نسبية بلغت (٨١,٩٨%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية تم الموافقة عليه بنسبة كبيرة**، ويتعارض ذلك مع ما أوضحته دراسة (فييح،٢٠١٦) بعنوان "برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتمكين الأطفال الفقراء من حقوقهم في المناطق المهمشة" أن الأطفال يحصلون على حقوقهم الصحية بمستوى منخفض وبمتوسط مرجح قدره (١,٤٩). (فييح، ٢٠١٦)

وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة:

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة "أعمل في مهام تناسبني كطفل"، وعبارة "يعطيني صاحب العمل فترة وأكثر أثناء العمل لتناول الغذاء" وبقوة نسبية (٩٣,٦٩%) ونسبة مرجحة (١٢,٧%).

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة "تم تدريبنا على الإسعافات الأولية"وبقوة نسبية (٩٢,٣٤%) ونسبة مرجحة (١٢,٥٢%).

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة "يوفر لي صاحب العمل وجبة غذاء لي (أو مقابلها)"، وعبارة "تم عمل ندوة لرفع وعي أولياء أمورنا بحقوقنا في الصحة"وبقوة نسبية (٨٦,٤٩%) ونسبة مرجحة (١١,٧٢%).

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة "تم عمل قوافل صحية للكشف على أسرتنا كلها" وبقوة نسبية (٨٣,٥٦%) ونسبة مرجحة (١١,٣٢%).

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة "تم صرف العلاج اللازم للأسرة" وبقوة نسبية (٨٣,٣٣%) ونسبة مرجحة (١١,٢٩%).

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة "أعمل في مهام غير خطيرة على صحتي" وبقوة نسبية (٧٥,٩%) ونسبة مرجحة (١٠,٢٩%).

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة "يقوم صاحب العمل بعمل فحص صحي لي سنوياً" وبقوة نسبية (٤٢,٣٤%) ونسبة مرجحة (٥,٧٤%).

ب) فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية:

جدول رقم (٧)

مدى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم

(فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية) (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	يتيح لي العمل الانتظام بالمدرسة	١٢٠	٨١,٠٨	٠	٠,٠٠	٢٨	١٨,٩٢	٣٨٨	٨٧,٣٩	١٢٩,٣٣	٦,٢٣	٩
٢	تم توعية أسرتي بأهمية التعليم	١٣٢	٨٩,١٩	١٦	١٠,٨١	٠	٠,٠٠	٤٢٨	٩٦,٤٠	١٤٢,٦٧	٦,٨٧	١
٣	تم عمل (اجتماعات – لقاءات – ندوات ... الخ) لتوعية المجتمع بأهمية التعليم ومخاطر التسرب الدراسي	١٠٧	٧٢,٣٠	١٧	١١,٤٩	٢٤	١٦,٢٢	٣٧٩	٨٥,٣٦	١٢٦,٣٣	٦,٠٨	١٠
٤	تم دفع مصروفاتنا الدراسية	٨٧	٥٨,٧٨	١٤	٩,٤٦	٤٧	٣١,٧٦	٣٣٦	٧٥,٦٨	١١٢,٠٠	٥,٣٩	١٥
٥	تم شراء أدوات دراسية لنا	١٢٣	٨٣,١١	٧	٤,٧٣	١٨	١٢,١٦	٤٠١	٩٠,٣٢	١٣٣,٦٧	٦,٤٤	٧
٦	تم شراء ملابس لزوم الدراسة لنا	١٠١	٦٨,٢٤	١٨	١٢,١٦	٢٩	١٩,٥٩	٣٦٨	٨٢,٨٨	١٢٢,٦٧	٥,٩١	١٢
٧	تم عمل فصول تقوية للملتحقين منا بالدراسة	٨١	٥٤,٧٣	٤٠	٢٧,٠٣	٢٧	١٨,٢٤	٣٥٠	٧٨,٨٣	١١٦,٦٧	٥,٦٢	١٤
٨	تم عمل احتفال حول لائحة الانضباط المدرسي	١٠٠	٦٧,٥٧	٢٨	١٨,٩٢	٢٠	١٣,٥١	٣٧٦	٨٤,٦٨	١٢٥,٣٣	٦,٠٤	١١
٩	تم توزيع هدايا على المشاركين في الأنشطة التعليمية	١٢١	٨١,٧٦	٧	٤,٧٣	٢٠	١٣,٥١	٣٩٧	٨٩,٤١	١٣٢,٣٣	٦,٣٧	٨
١٠	تم تدريب اللجنة المنتخبة على مهارات الاتصال	١٢٢	٨٢,٤٣	٢٠	١٣,٥١	٦	٤,٠٥	٤١٢	٩٢,٧٩	١٣٧,٣٣	٦,٦١	٣
١١	تم تدريب اللجنة المنتخبة على مهارات حل المشكلات	١٢١	٨١,٧٦	٢٠	١٣,٥١	٧	٤,٧٣	٤١٠	٩٢,٣٤	١٣٦,٦٧	٦,٥٨	٤
١٢	تم تدريب اللجنة المنتخبة على مهارات بناء فريق العمل	١٢٠	٨١,٠٨	٢١	١٤,١٩	٧	٤,٧٣	٤٠٩	٩٢,١٢	١٣٦,٣٣	٦,٥٧	٥
١٣	تم تدريب اللجنة المنتخبة على مهارات القيادة	١٢٨	٨٦,٤٩	٢٠	١٣,٥١	٠	٠,٠٠	٤٢٤	٩٥,٥٠	١٤١,٣٣	٦,٨١	٢
١٤	تم تعريف أولياء أمور الأطفال العاملين بحقوق أبنائهم الاجتماعية	١٢٠	٨١,٠٨	٢٠	١٣,٥١	٨	٥,٤١	٤٠٨	٩١,٨٩	١٣٦,٠٠	٦,٥٥	٦
١٥	أعمل فترات الأجازات	١٠١	٦٨,٢٤	١٤	٩,٤٦	٣٣	٢٢,٣٠	٣٦٤	٨١,٩٨	١٢١,٣٣	٥,٨٤	١٣

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
	الدراسية فقط											
١٦	تم العمل على عودتي (أنا أو زملائي) للدراسة	١٠١	٦٨,٢٤	٢٩	١٩,٥٩	١٨	١٢,١٦	٣٧٩	٨٥,٣٦	١٢٦,٣٣	٦,٠٨	١٠

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٣٨٩,٣١	٤٢,٠٩	٦٢٢٩	٢٠٧٦,٣٣	٨٧,٦٨

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٧) والذى يوضح **(مدى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم(فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية))** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٦٢٢٩) ومتوسط حسابي عام (٤٢,٠٩) وقوة نسبية بلغت (٨٧,٦٨%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية تم الموافقة عليه بنسبة كبيرة**، ويتعارض ذلك مع ما أوضحته دراسة (فييج،٢٠١٦) بعنوان "برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتمكين الأطفال الفقراء من حقوقهم في المناطق المهمشة" أن الأطفال يحصلون على حقوقهم التعليمية بمستوى منخفض وبمتوسط مرجح قدره (١,٤٤). (فييج، ٢٠١٦)

وجاءت استجاباتهم كالتالى :

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة " تم توعية أسرتي بأهمية التعليم " وبقوة نسبية (٩٦,٤%) ونسبة مرجحة (٦,٨٧%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة " تم تدريب اللجنة المنتخبة على مهارات القيادة " وبقوة نسبية (٩٥,٥%) ونسبة مرجحة (٦,٨١%) .

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة " تم تدريب اللجنة المنتخبة على مهارات الاتصال " وبقوة نسبية (٩٢,٧٩%) ونسبة مرجحة (٦,٦١%) .

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة " تم تدريب اللجنة المنتخبة على مهارات حل المشكلات " وبقوة نسبية (٩٢,٣٤%) ونسبة مرجحة (٦,٥٨%) .

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة " تم تدريب اللجنة المنتخبة على مهارات بناء فريق العمل " وبقوة نسبية (٩٢,١٢%) ونسبة مرجحة (٦,٥٧%) .

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة " تم تعريف أولياء أمور الأطفال العاملين بحقوق أبنائهم الاجتماعية " وبقوة نسبية (٩١,٨٩%) ونسبة مرجحة (٦,٥٥%) .

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة " تم شراء أدوات دراسية لنا " وبقوة نسبية (٩٠,٣٢%) ونسبة مرجحة (٦,٤٤%) .

٨- في الترتيب الثامن جاءت عبارة " تم توزيع هدايا على المشاركين في الأنشطة التعليمية " وبقوة نسبية (٨٩,٤١%) ونسبة مرجحة (٦,٣٧%) .

٩- في الترتيب التاسع جاءت عبارة " يتيح لي العمل الانتظام بالمدرسة " وبقوة نسبية (٨٧,٣٩%) ونسبة مرجحة (٦,٢٣%) .

١٠- في الترتيب العاشر جاءت عبارة " تم عمل (اجتماعات – لقاءات – ندوات ... الخ) لتوعية المجتمع بأهمية التعليم ومخاطر التسرب الدراسي " ، وعبارة " تم العمل على عودتي (أنا أو زملائي) للدراسة " وبقوة نسبية (٨٥,٣٦%) ونسبة مرجحة (٦,٠٨%) .

١١- في الترتيب الحادى عشر جاءت عبارة " تم عمل احتفال حول لائحة الانضباط المدرسي " وبقوة نسبية (٨٤,٦٨%) ونسبة مرجحة (٦,٠٤%) .

١٢- في الترتيب الثاني عشر جاءت عبارة " تم شراء ملابس لزوم الدراسة لنا " وبقوة نسبية (٨٢,٨٨%) ونسبة مرجحة (٥,٩١%) .

١٣- في الترتيب الثالث عشر جاءت عبارة " أعمل فترات الأجازات الدراسية فقط " وبقوة نسبية (٨١,٩٨%) ونسبة مرجحة (٥,٨٤%) .

١٤- في الترتيب الرابع عشر جاءت عبارة " تم عمل فصول تقوية للملتحقين منا بالدراسة " وبقوة نسبية (٧٨,٨٣%) ونسبة مرجحة (٥,٦٢%) .

١٥- في الترتيب الخامس عشر جاءت عبارة " تم دفع مصروفاتنا الدراسية " وبقوة نسبية (٧٥,٦٨%) ونسبة مرجحة (٥,٣٩%) .

ج) فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية :

جدول رقم (٨)

مدى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم

(فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية) (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تم عمل رحلة ترفيهية لنا إلى حديقة النيل	١٣٤	٩٠,٥٤	٠	٠,٠٠	١٤	٩,٤٦	٤١٦	٩٣,٦٩	١٣٨,٦٧	١٦,٢٩	٤
٢	تم عمل معسكر حقوقي لنا	١٣٦	٩١,٨٩	٠	٠,٠٠	١٢	٨,١١	٤٢٠	٩٤,٥٩	١٤٠,٠٠	١٦,٤٥	٢
٣	تم عمل احتفالات مختلفة لنا	١٣٥	٩١,٢٢	٠	٠,٠٠	١٣	٨,٧٨	٤١٨	٩٤,١٤	١٣٩,٣٣	١٦,٣٧	٣
٤	تم عمل رحلة لنا إلى مدينة الألعاب المائية	١٤٨	١٠٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٤٤٤	١٠٠,٠٠	١٤٨,٠٠	١٧,٣٩	١
٥	تم شراء هدايا وألعاب للمشاركين في الأنشطة	١٤٨	١٠٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٤٤٤	١٠٠,٠٠	١٤٨,٠٠	١٧,٣٩	١
٦	تم عمل نادي اجتماعي بمنطقة الورش محل عملنا	١١٥	٧٧,٧٠	٣٣	٢٢,٣٠	٠	٠,٠٠	٤١١	٩٢,٥٧	١٣٧,٠٠	١٦,١٠	٥

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٤٢٥,٥٠	١٧,٢٥	٢٥٥٣	٨٥١,٠٠	٩٥,٨٣

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٨) والذى يوضح (مدى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في **الحصول على حقوقهم(فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية))** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٢٥٥٣) ومتوسط حسابي عام (١٧,٢٥) وقوة نسبية بلغت (٩٥,٨٣%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الترفيهية تم الموافقة عليه بنسبة كبيرة ،** وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة :

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة "تم عمل رحلة لنا إلى مدينة الألعاب المائية"، وعبارة "تم شراء هدايا وألعاب للمشاركين في الأنشطة" وبقوة نسبية (١٠٠%) ونسبة مرجحة (١٧,٣٩%).

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة "تم عمل معسكر حقوقي لنا" وبقوة نسبية (٩٤,٥٩%) ونسبة مرجحة (١٦,٤٥%).

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة "تم عمل احتفالات مختلفة لنا" وبقوة نسبية (٩٤,١٤%) ونسبة مرجحة (١٦,٣٧%).

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة "تم عمل رحلة ترفيهية لنا إلى حديقة النيل"وبقوة نسبية (٩٣,٦٩%) ونسبة مرجحة (١٦,٢٩%).

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة "تم عمل نادي اجتماعي بمنطقة الورش محل عملنا" وبقوة نسبية (٩٢,٥٧%) ونسبة مرجحة (١٦,١%)، **ويتوافق ذلك مع ما وصت به دراسة (السيد، ٢٠٠٦)** توفير وسائل الترفيه الخاصة بالأسرة بتكلفة بسيطة حتى يسهل على الأسرة غير القادرة الترفيه عن أبنائها. (السيد، ٢٠٠٦، صفحة ٤٤١).

د) فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل :

جدول رقم (٩)

مدى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم (فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل) (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تم إعلان مطبوعات تخص مواد حقوق الطفل في مناطق تجمع الأطفال العاملين	٩٦	٦٤,٨٦	٧	٤,٧٣	٤٥	٣٠,٤١	٣٤٧	٧٨,١٥	١١٥,٦٧	٧,١٤	١٢
٢	تم عمل أنشطة دعوة وكسب تأييد المجتمع للتوعية بمخاطر عمالة الأطفال	١٠٢	٦٨,٩٢	٣٣	٢٢,٣٠	١٣	٨,٧٨	٣٨٥	٨٦,٧١	١٢٨,٣٣	٧,٩٢	١٠
٣	تم تزويد الورش بمستلزمات الصحة مثل (الماسكات – النظارات الواقية – أحذية واقية ... الخ)	١٢٩	٨٧,١٦	١٣	٨,٧٨	٦	٤,٠٥	٤١٩	٩٤,٣٧	١٣٩,٦٧	٨,٦٢	٥
٤	تم تزويد الورش بأدوات حماية وسلامة مهنية مثب (طفايات الحريق ... الخ)	١٣٥	٩١,٢٢	١٣	٨,٧٨	٠	٠,٠٠	٤٣١	٩٧,٠٧	١٤٣,٦٧	٨,٨٦	٢
٥	تم تدريب الأطفال العاملين وأصحاب الورش على كيفية استعمال أدوات الصحة والسلامة المهنية	١٢٨	٨٦,٤٩	١٤	٩,٤٦	٦	٤,٠٥	٤١٨	٩٤,١٤	١٣٩,٣٣	٨,٦٠	٦

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
٦	تم تزويد الورش بأثاثات مناسبة	١١٠	٧٤,٣٢	٠	٠,٠٠	٣٨	٢٥,٦٨	٣٦٨	٨٢,٨٨	١٢٢,٦٧	٧,٥٧	١١
٧	عرفت من خلال المشروع حقي في أن لا أعمل لفترة تزيد عن (٦) ساعات في اليوم	١٢٦	٨٥,١٤	١٤	٩,٤٦	٨	٥,٤١	٤١٤	٩٣,٢٤	١٣٨,٠٠	٨,٥١	٧
٨	عرفت من خلال المشروع حقي في أن أحصل على الأجازات مثل (الجمعة – المناسبات الرسمية ... الخ) بأجر	١٤١	٩٥,٢٧	٧	٤,٧٣	٠	٠,٠٠	٤٣٧	٩٨,٤٢	١٤٥,٦٧	٨,٩٩	١
٩	عرفت من خلال المشروع حقي في ضرورة أن يلتزم أصحاب العمل بإعلان أسماء الأطفال العاملين لديه	١٣٤	٩٠,٥٤	٧	٤,٧٣	٧	٤,٧٣	٤٢٣	٩٥,٢٧	١٤١,٠٠	٨,٧٠	٤
١٠	قام صاحب العمل بتدريبي على كيفية أداء مهام عملي بالشكل الذي يحقق لي الحماية	١٢٩	٨٧,١٦	١٩	١٢,٨٤	٠	٠,٠٠	٤٢٥	٩٥,٧٢	١٤١,٦٧	٨,٧٤	٣
١١	عرفت من خلال المشروع حقي في أن ينتهي عملي في تمام الساعة السابعة مساءاً أو قبلها	١١٠	٧٤,٣٢	٢٣	١٥,٥٤	١٥	١٠,١٤	٣٩١	٨٨,٠٦	١٣٠,٣٣	٨,٠٤	٩
١٢	عرفت من خلال المشروع حقي في أنه عندما يكون لدي شكوى أتوجه إلى طلب المشورة من المركز الذي يوجد داخل النادي الاجتماعي	١٢٥	٨٤,٤٦	٧	٤,٧٣	١٦	١٠,٨١	٤٠٥	٩١,٢٢	١٣٥,٠٠	٨,٣٣	٨

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٤٠٥,٢٥	٣٢,٨٦	٤٨٦٣	١٦٢١,٠٠	٩١,٢٧

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٩) والذى يوضح **(مدى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في** الحصول **على حقوقهم(فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل))** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٤٨٦٣) ومتوسط حسابي عام (٣٢,٨٦) وقوة نسبية بلغت (٩١,٢٧%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم في تأمين بيئة العمل تم الموافقة عليه بنسبة كبيرة** ، وجاءت استجاباتهم كالتالى :

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة " عرفت من خلال المشروع حقي في أن أحصل على الأجازات مثل (الجمعة – المناسبات الرسمية ... الخ) بأجر " وبقوة نسبية (٩٨,٤٢%) ونسبة مرجحة (٨,٩٩%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة " تم تزويد الورش بأدوات حماية وسلامة مهنية مثب (طفايات الحريق ... الخ) " وبقوة نسبية (٩٧,٠٧%) ونسبة مرجحة (٨,٨٦%) .

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة " قام صاحب العمل بتدريبي على كيفية أداء مهام عملي بالشكل الذي يحقق لي الحماية " وبقوة نسبية (٩٥,٧٢%) ونسبة مرجحة (٨,٧٤%) .

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة " عرفت من خلال المشروع حقي في ضرورة أن يلتزم أصحاب العمل بإعلان أسماء الأطفال العاملين لديه " وبقوة نسبية (٩٥,٢٧%) ونسبة مرجحة (٨,٧%) .

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة " تم تزويد الورش بمستلزمات الصحة مثل (الماسكات – النظارات الواقية – أحذية واقية ... الخ) " وبقوة نسبية (٩٤,٣٧%) ونسبة مرجحة (٨,٦٢%) .

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة " تم تدريب الأطفال العاملين وأصحاب الورش على كيفية استعمال أدوات الصحة والسلامة المهنية " وبقوة نسبية (٩٤,١٤%) ونسبة مرجحة (٨,٦%) .

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة " عرفت من خلال المشروع حقي في أن لا أعمل لفترة تزيد عن (٦) ساعات في اليوم " وبقوة نسبية (٩٣,٢٤%) ونسبة مرجحة (٨,٥١%) .

٨- في الترتيب الثامن جاءت عبارة " عرفت من خلال المشروع حقي في أنه عندما يكون لدي شكوى أتوجه إلى طلب المشورة من المركز الذي يوجد داخل النادي الاجتماعي " وبقوة نسبية (٩١,٢٢%) ونسبة مرجحة (٨,٣٣%) .

٩- في الترتيب التاسع جاءت عبارة " عرفت من خلال المشروع حقي في أن ينتهي عملي في تمام الساعة السابعة مساءاً أو قبلها " وبقوة نسبية (٨٨,٠٦%) ونسبة مرجحة (٨,٠٤%) .

١٠- في الترتيب العاشر جاءت عبارة " تم عمل أنشطة دعوة وكسب تأييد المجتمع للتوعية بمخاطر عمالة الأطفال " وبقوة نسبية (٨٦,٧١%) ونسبة مرجحة (٧,٩٢%) .

١١- في الترتيب الحادى عشر جاءت عبارة " تم تزويد الورش بأثاثات مناسبة " وبقوة نسبية (٨٢,٨٨%) ونسبة مرجحة (٧,٥٧%) .

١٢- في الترتيب الثاني عشر جاءت عبارة " تم إعلان مطبوعات تخص مواد حقوق الطفل في مناطق تجمع الأطفال العاملين " وبقوة نسبية (٧٨,١٥%) ونسبة مرجحة (٧,١٤%) .

نتائج المحور الثاني : تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم

(١) صعوبات تخص المشروع :

جدول رقم (١٠)

تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص المشروع (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تخزين أدوات الصحة والسلامة المهنية وعدم استخدامها	٤٩	٣٣,١١	٦٥	٤٣,٩٢	٣٤	٢٢,٩٧	٣١١	٧٠,٠٥	١٠٣,٦٧	٦,٨٢	١١
٢	عدم تعامل أصحاب الورش بأحكام الصحة والسلامة المهنية	٧٤	٥٠,٠٠	٦٠	٤٠,٥٤	١٤	٩,٤٦	٣٥٦	٨٠,١٨	١١٨,٦٧	٧,٨١	٥
٣	تخزين أدوات الترفيه بالنادي الاجتماعي الترفيهي منذ انتهاء المشروع	٨٩	٦٠,١٤	١٥	١٠,١٤	٤٤	٢٩,٧٣	٣٤١	٧٦,٨٠	١١٣,٦٧	٧,٤٨	٩
٤	إهمال تعليق الأحكام القانونية بمحل العمل	٩٨	٦٦,٢٢	٠	٠,٠٠	٥٠	٣٣,٧٨	٣٤٤	٧٧,٤٨	١١٤,٦٧	٧,٥٥	٧
٥	عدم تهيئة الورش	٩١	٦١,٤٩	١٣	٨,٧٨	٤٤	٢٩,٧٣	٣٤٣	٧٧,٢٥	١١٤,٣٣	٧,٥٢	٨
٦	عدم التفتيش والرقابة على أماكن عمل الأطفال	٩٩	٦٦,٨٩	٢٧	١٨,٢٤	٢٢	١٤,٨٦	٣٧٣	٨٤,٠١	١٢٤,٣٣	٨,١٨	٤
٧	اهمال توعية أصحاب العمل بحقوق الاطفال	٩٢	٦٢,١٦	٢٠	١٣,٥١	٣٦	٢٤,٣٢	٣٥٢	٧٩,٢٨	١١٧,٣٣	٧,٧٢	٦

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
٨	يقوم الأطفال بالعمل أكثر من (٦) ساعات	١١١	٧٥,٠٠	١٤	٩,٤٦	٢٣	١٥,٥٤	٣٨٤	٨٦,٤٩	١٢٨,٠٠	٨,٤٢	٣
٩	يعمل الأطفال طوال أيام الأسبوع بالكامل	١١٩	٨٠,٤١	١٦	١٠,٨١	١٣	٨,٧٨	٤٠٢	٩٠,٥٤	١٣٤,٠٠	٨,٨٢	١
١٠	يعمل الأطفال بعد الساعة السابعة مساءا	٧٤	٥٠,٠٠	٣٠	٢٠,٢٧	٤٤	٢٩,٧٣	٣٢٦	٧٣,٤٢	١٠٨,٦٧	٧,١٥	١٠
١١	اهمال تدريب الأطفال على كيفية حماية أنفسهم أثناء أداء المهام المطلوبة منه	٦٧	٤٥,٢٧	١٨	١٢,١٦	٦٣	٤٢,٥٧	٣٠٠	٦٧,٥٧	١٠٠,٠٠	٦,٥٨	١٢
١٢	مقاومة صاحب العمل لأنشطة المشروع	٨١	٥٤,٧٣	١٦	١٠,٨١	٥١	٣٤,٤٦	٣٢٦	٧٣,٤٢	١٠٨,٦٧	٧,١٥	١٠
١٣	عدم التفتيش الكافي على تنفيذ قواعد وأحكام عمل الطفل	١٠٥	٧٠,٩٥	٤٣	٢٩,٠٥	٠	٠,٠٠	٤٠١	٩٠,٣٢	١٣٣,٦٧	٨,٨٠	٢

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٣٥٠,٦٩	٣٠,٨٠	٤٥٥٩	١٥١٩,٦٧	٧٨,٩٨

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٠) والذى يوضح **(تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص المشروع)** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٤٥٥٩) ومتوسط حسابي عام (٣٠,٨٠) وقوة نسبية بلغت (٧٨,٩٨%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص المشروع تم الموافقة عليه بنسبة متوسطة** ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة :

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة " يعمل الأطفال طوال أيام الأسبوع بالكامل " وبقوة نسبية (٩٠,٥٤%) ونسبة مرجحة (٨,٨٢%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة " عدم التفتيش الكافي على تنفيذ قواعد وأحكام عمل الطفل " وبقوة نسبية (٩٠,٣٢%) ونسبة مرجحة (٨,٨%) .

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة " يقوم الأطفال بالعمل أكثر من (٦) ساعات " وبقوة نسبية (٨٦,٤٩%) ونسبة مرجحة (٨,٤٢%) .

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة " عدم التفتيش والرقابة على أماكن عمل الأطفال " وبقوة نسبية (٨٤,٠١%) ونسبة مرجحة (٨,١٨%) .

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة " عدم تعامل أصحاب الورش بأحكام الصحة والسلامة المهنية " وبقوة نسبية (٨٠,١٨%) ونسبة مرجحة (٧,٨١%) .

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة " اهمال توعية أصحاب العمل بحقوق الاطفال " وبقوة نسبية (٧٩,٢٨%) ونسبة مرجحة (٧,٧٢%) .

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة " إهمال تعليق الأحكام القانونية بمحل العمل " وبقوة نسبية (٧٧,٤٨%) ونسبة مرجحة (٧,٥٥%) .

٨- في الترتيب الثامن جاءت عبارة " عدم تهيئة الورش " وبقوة نسبية (٧٧,٢٥%) ونسبة مرجحة (٧,٥٢%) .

٩- في الترتيب التاسع جاءت عبارة " تخزين أدوات الترفيه بالنادي الاجتماعي الترفيهي منذ انتهاء المشروع " وبقوة نسبية (٧٦,٨%) ونسبة مرجحة (٧,٤٨%) .

١٠- في الترتيب العاشر جاءت عبارة " يعمل الأطفال بعد الساعة السابعة مساءا " ، وعبارة " مقاومة صاحب العمل لأنشطة المشروع " وبقوة نسبية (٧٣,٤٢%) ونسبة مرجحة (٧,١٥%) .

١١- في الترتيب الحادى عشر جاءت عبارة " تخزين أدوات الصحة والسلامة المهنية وعدم استخدامها " وبقوة نسبية (٧٠,٠٥%) ونسبة مرجحة (٦,٨٢%) .

١٢- في الترتيب الثاني عشر جاءت عبارة " اهمال تدريب الأطفال على كيفية حماية أنفسهم أثناء أداء المهام المطلوبة منه " وبقوة نسبية (٦٧,٥٧%) ونسبة مرجحة (٦,٥٨%) .

(٢) صعوبات تخص الجوانب الصحية:

جدول رقم (١١)

تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب الصحية (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	ارتفاع تكلفة الكشف	١٤١	٩٥,٢٧	٧	٤,٧٣	٠	٠,٠٠	٤٣٧	٩٨,٤٢	١٤٥,٦٧	٢٧,٨٠	١
٢	ارتفاع تكلفة العلاج	١٢٤	٨٣,٧٨	٢٤	١٦,٢٢	٠	٠,٠٠	٤٢٠	٩٤,٥٩	١٤٠,٠٠	٢٦,٧٢	٣
٣	ارتفاع تكلفة الغذاء	١٣٤	٩٠,٥٤	٧	٤,٧٣	٧	٤,٧٣	٤٢٣	٩٥,٢٧	١٤١,٠٠	٢٦,٩١	٢
٤	أفتقاد القدرة على أخذ أجازة في حالة المرض	٧٢	٤٨,٦٥	٠	٠,٠٠	٧٦	٥١,٣٥	٢٩٢	٦٥,٧٧	٩٧,٣٣	١٨,٥٨	٤

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٣٩٣,٠٠	١٠,٦٢	١٥٧٢	٥٢٤,٠٠	٨٨,٥١

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١١) والذى يوضح **(تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب الصحية)** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (١٥٧٢) ومتوسط حسابي عام (١٠,٦٢) وقوة نسبية بلغت (٨٨,٥١%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب الصحية تم الموافقة عليه بنسبة متوسطة** ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة :

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة " ارتفاع تكلفة الكشف " وبقوة نسبية (٩٨,٤٢%) ونسبة مرجحة(٢٧,٨%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة " ارتفاع تكلفة الغذاء " وبقوة نسبية (٩٥,٢٧%) ونسبة مرجحة(٢٦,٩١%).

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة " ارتفاع تكلفة العلاج " وبقوة نسبية (٩٤,٥٩%) ونسبة مرجحة(٢٦,٧٢%) .

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة " أفتقاد القدرة على أخذ أجازة في حالة المرض " وبقوة نسبية (٦٥,٧٧%) ونسبة مرجحة (١٨,٥٨%) .

أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين في الصعوبات التي تخص الجانب الصحي فتمثلت في الآتي:

١- عدم دخول الطفل في مظلة التأمين الصحي لأن أغلب الأطفال متسربين من التعليم وبالتالي ليس لديهم مظلة تأمينية، وتهرب صاحب العمل من عمل عقود التدرج المهني للأطفال بالإضافة إلى استخدام أطفال دون سن الثالثة عشر.

٢- عدم وجود خدمات صحية في مناطق الورش تخدم تلك الفئة.

٣- عدم وجود اسعافات أولية بالورش.

٤- تعرض الأطفال لبعض المهن الخطرة في أرض الواقع.

٥- عدم اتباع اشتراطات السلامة المهنية وتوفر ادوات السلامة المهنية.

(٣) صعوبات تخص الجوانب التعليمية:

جدول رقم (١٢)

تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب التعليمية (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	ارتفاع تكاليف الدراسة	١٢٦	٨٥,١٤	٨	٥,٤١	١٤	٩,٤٦	٤٠٨	٩١,٨٩	١٣٦,٠٠	١٦,٦٨	٤
٢	عدم شرح المدرسين بالمدارس	١٢٧	٨٥,٨١	١٤	٩,٤٦	٧	٤,٧٣	٤١٦	٩٣,٦٩	١٣٨,٦٧	١٧,٠١	٢
٣	افتقاد ملاعب بالمدارس لتنفيذ الأنشطة	١٣٣	٨٩,٨٦	٨	٥,٤١	٧	٤,٧٣	٤٢٢	٩٥,٠٥	١٤٠,٦٧	١٧,٢٥	١
٤	افتقاد القدرة على أخذ دروس خصوصية	٩٧	٦٥,٥٤	٤٣	٢٩,٠٥	٨	٥,٤١	٣٨٥	٨٦,٧١	١٢٨,٣٣	١٥,٧٤	٦
٥	افتقاد القدرة على شراء مستلزمات الدراسة	١٢١	٨١,٧٦	١٤	٩,٤٦	١٣	٨,٧٨	٤٠٤	٩٠,٩٩	١٣٤,٦٧	١٦,٥٢	٥
٦	نظام المدارس يؤدي بالطلاب للهروب منها	١٢٨	٨٦,٤٩	٧	٤,٧٣	١٣	٨,٧٨	٤١١	٩٢,٥٧	١٣٧,٠٠	١٦,٨٠	٣

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٤٠٧,٦٧	١٦,٥٣	٢٤٤٦	٨١٥,٣٣	٩١,٨٢

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٢) والذى يوضح **(تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب التعليمية)** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٢٤٤٦) ومتوسط حسابي عام (١٦,٥٣) وقوة نسبية بلغت (٩١,٨٢%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب التعليمية تم الموافقة عليه بنسبة متوسطة**، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة:

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة "افتقاد ملاعب بالمدارس لتنفيذ الأنشطة" وبقوة نسبية (٩٥,٠٥%) ونسبة مرجحة (١٧,٢٥%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة "عدم شرح المدرسين بالمدارس" وبقوة نسبية (٩٣,٦٩%) ونسبة مرجحة (١٧,٠١%) .

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة "نظام المدارس يؤدي بالطلاب للهروب منها" وبقوة نسبية (٩٢,٥٧%) ونسبة مرجحة (١٦,٨%)، **ويتفق ذلك مع الدراسة** أن من الأسباب المبدئية والمعقدة لعمل الأطفال وبصفة خاصة حقيقة الأمر بأنه يستمد جذوره من عدم كفاية المدارس وسوء أحوالها. (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، صفحة ١٩).

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة "ارتفاع تكاليف الدراسة" وبقوة نسبية (٩١,٨٩%) ونسبة مرجحة (١٦,٦٨%) .

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة "افتقاد القدرة على شراء مستلزمات الدراسة" وبقوة نسبية (٩٠,٩٩%) ونسبة مرجحة (١٦,٥٢%) .

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة "افتقاد القدرة على أخذ دروس خصوصية" وبقوة نسبية (٨٦,٧١%) ونسبة مرجحة (١٥,٧٤%).

أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت الصعوبات التي تخص الجانب التعليمي فيما يلي:

١- عدم وجود برامج متخصصة داخل المدارس لعلاج المشكلات التعليمية الخاصة بالطفل العامل مثل: التدريس المسائي – معالجة حالات التأخر الدراسي – برامج تحفيزية وتشجيعية للطفل داخل المدرسة، **وقد يتوافق ذلك مع ما أوضحته دراسة (فهمي)** من أنه يجب مساعدة المراهقين على أن يحصلوا على عمل لبعض الوقت، فاشتغال المراهق بعمل ما أثناء الصيف أو بعد انتهاء عمله المدرسي يتيح له الفرصة لاكتساب خبرات متنوعة في مختلف أنواع العمل، حتى يكون أمام المراهق فرصة عملية للاختيار المهني. ومن الخطأ إرغام المراهق على الالتحاق بعمل لا يرضاه أساساً، وأن تزيف له صورة مهنية معينة. ذلك أن سوء الاختيار المهني يؤدي إلى سوء التوافق المهني وتغير بعض قيمه والتجائه إلى أساليب غير سوية لتأكيد ذلك، ومن ثم يقل إنتاجه ويسوء توافقه الشخصي والاجتماعي. (فهمي، دون تاريخ، صفحة ٣٠٩).

٢- عدم قدرة دخل الأسرة على تحمل تكاليف التعليم.

٣- كثرة تسرب الأطفال العاملين من التعليم نتيجة عدم قدرة الطفل على الجمع بين العمل والدراسة في آن واحد، **ويتفق ذلك مع ما أوضحته دراسة (منصور، ٢٠١٠)** حيث أن هناك نسبة مرتفعة من أطفال العينة لم يلتحقوا بالتعليم نهائياً بواقع ٢٦%، أما النسبة الأكبر من عينة الدراسة ٤١,٢% فقد تسربوا من التعليم الابتدائي، حيث توقفوا قبل استكمال الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي، بينما أشارت نسبة ٢٣,٢% من عينة الدراسة إلى أنهم وصلوا إلى الحلقة الإعدادية، بينما الذي وصل إلى التعليم الثانوي كان نسبة ضئيلة بواقع ١,٦% فقط من إجمالي عينة الدراسة كما أنهم تركوها قبل حصولهم على شهادتها. (منصور، ٢٠١٠، صفحة ٤٦).

٤- عدم وجود أماكن مخصصة لمحو أمية الأطفال العاملين.

٥- عدم وجود تنسيق وتكامل بين مراكز التدريب والورش.

(٤) صعوبات تخص الجوانب النفس اجتماعية لدى الطفل:

جدول رقم (١٣)

تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب النفس اجتماعية لدى الطفل (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تدفع ثقافة المجتمع الأطفال للعمل مبكراً كي يصبحوا رجالاً	٥٨	٣٩,١٩	٧٤	٥٠,٠٠	١٦	١٠,٨١	٣٣٨	٧٦,١٣	١١٢,٦٧	١٤,٨٤	٥
٢	حرمان الأطفال العاملين من اللهو مثل أمثالهم	١١٨	٧٩,٧٣	٧	٤,٧٣	٢٣	١٥,٥٤	٣٩١	٨٨,٠٦	١٣٠,٣٣	١٧,١٧	١
٣	الشعور بالمعاناة من الإجهاد المستمر نتيجة العمل	١٠٢	٦٨,٩٢	١٦	١٠,٨١	٣٠	٢٠,٢٧	٣٦٨	٨٢,٨٨	١٢٢,٦٧	١٦,١٦	٢
٤	شعور الأطفال العاملين بالضيق نتيجة تحمل مسئولية الأسرة	٢٢	١٤,٨٦	١١	٧,٤٣	١١٥	٧٧,٧٠	٢٠٣	٤٥,٧٢	٦٧,٦٧	٨,٩٢	٧
٥	الاضطرار للعمل نتيجة ظروف الأسرة	٩٦	٦٤,٨٦	١٦	١٠,٨١	٣٦	٢٤,٣٢	٣٥٦	٨٠,١٨	١١٨,٦٧	١٥,٦٣	٣
٦	دعم المجتمع لتوريث الأطفال مهن الآباء	٣٦	٢٤,٣٢	٥١	٣٤,٤٦	٦١	٤١,٢٢	٢٧١	٦١,٠٤	٩٠,٣٣	١١,٩٠	٦
٧	دعم المجتمع فكرة أن الأولاد "عزوة " للأسرة	٩٣	٦٢,٨٤	١٦	١٠,٨١	٣٩	٢٦,٣٥	٣٥٠	٧٨,٨٣	١١٦,٦٧	١٥,٣٧	٤

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٣٢٥,٢٩	١٥,٣٩	٢٢٧٧	٧٥٩,٠٠	٧٣,٢٦

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٣) والذى يوضح **(تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب النفس اجتماعية لدى الطفل)** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٢٢٧٧) ومتوسط حسابي عام (١٥,٣٩) وقوة نسبية بلغت (٧٣,٢٦%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الجوانب النفس اجتماعية لدى الطفل تم الموافقة عليه بنسبة متوسطة** ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة :

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة "حرمان الأطفال العاملين من اللهو مثل أمثالهم" وبقوة نسبية (٨٨,٠٦%) ونسبة مرجحة (١٧,١٧%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة "الشعور بالمعاناة من الإجهاد المستمر نتيجة العمل" وبقوة نسبية (٨٢,٨٨%) ونسبة مرجحة (١٦,١٦%) .

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة "الاضطرار للعمل نتيجة ظروف الأسرة" وبقوة نسبية (٨٠,١٨%) ونسبة مرجحة (١٥,٦٣%) .

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة "دعم المجتمع فكرة أن الأولاد "عزوة" للأسرة" وبقوة نسبية (٧٨,٨٣%) ونسبة مرجحة (١٥,٣٧%) .

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة "تدفع ثقافة المجتمع الأطفال للعمل مبكراً كي يصبحوا رجالاً" وبقوة نسبية (٧٦,١٣%) ونسبة مرجحة (١٤,٨٤%) .

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة "دعم المجتمع لتوريث الأطفال مهن الآباء" وبقوة نسبية (٦١,٠٤%) ونسبة مرجحة (١١,٩%)، **ويتفق ذلك مع ما أوضحته الدراسة** أن العادات ونظرة المجتمع تتضمن أن يقتفي الأطفال أثر آبائهم في عمل معين (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، الصفحات ٢٥-٢٦).

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة "شعور الأطفال العاملين بالضيق نتيجة تحمل مسئولية الأسرة" وبقوة نسبية (٤٥,٧٢%) ونسبة مرجحة (٨,٩٢%)، **ويتفق ذلك مع ما أوصت به لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية** بضرورة النظر في توفير آلية تضمن سهولة وصول الأطفال لها لعرض المشكلات والانتهاكات التي يتعرضون لها وتوفير الموارد البشرية والتقنية والمالية لها لضمان استقلاليتها وفعاليتها. (المتحدة ا.، يونية ٢٠١١، صفحة ٦).

(٥) صعوبات تخص الأسرة:

جدول رقم (١٤)

تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الأسرة (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	زيادة عدد أفراد الأسرة	١١٨	٧٩,٧٣	٩	٦,٠٨	٢١	١٤,١٩	٣٩٣	٨٨,٥١	١٣١,٠٠	١٣,١١	١
٢	أعمل بهذه المهنة لأنها مهنة أهلي	٣٥	٢٣,٦٥	٢٥	١٦,٨٩	٨٨	٥٩,٤٦	٢٤٣	٥٤,٧٣	٨١,٠٠	٨,١١	٨
٣	انخفاض دخل الأسرة	٨٩	٦٠,١٤	٢٢	١٤,٨٦	٣٧	٢٥,٠٠	٣٤٨	٧٨,٣٨	١١٦,٠٠	١١,٦١	٣
٤	انتشار أمية أهل الأطفال العاملين	٦٢	٤١,٨٩	٣٢	٢١,٦٢	٥٤	٣٦,٤٩	٣٠٤	٦٨,٤٧	١٠١,٣٣	١٠,١٤	٤
٥	أعيش بأسرة غير مكتملة (وفاة العائل – طلاق – هجر ... الخ)	٤٤	٢٩,٧٣	٧	٤,٧٣	٩٧	٦٥,٥٤	٢٤٣	٥٤,٧٣	٨١,٠٠	٨,١١	٨
٦	أعمل لأعول أسرتي بشكل كامل	٣٢	٢١,٦٢	١٠	٦,٧٦	١٠٦	٧١,٦٢	٢٢٢	٥٠,٠٠	٧٤,٠٠	٧,٤١	٩
٧	أعمل لأساعد أهلي في مصاريف البيت	١٠٩	٧٣,٦٥	٩	٦,٠٨	٣٠	٢٠,٢٧	٣٧٥	٨٤,٤٦	١٢٥,٠٠	١٢,٥١	٢
٨	أعمل لإثبات ذاتي فقط	٦٧	٤٥,٢٧	٠	٠,٠٠	٨١	٥٤,٧٣	٢٨٢	٦٣,٥١	٩٤,٠٠	٩,٤١	٧
٩	تعجز أسرتي عن إشباع احتياجاتها	٧١	٤٧,٩٧	٨	٥,٤١	٦٩	٤٦,٦٢	٢٩٨	٦٧,١٢	٩٩,٣٣	٩,٩٤	٥
١٠	'	٦٧	٤٥,٢٧	٧	٤,٧٣	٧٤	٥٠,٠٠	٢٨٩	٦٥,٠٩	٩٦,٣٣	٩,٦٤	٦

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٢٩٩,٧٠	٢٠,٢٥	٢٩٩٧	٩٩٩,٠٠	٦٧,٥٠

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٤) والذى يوضح **(تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الأسرة)** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٢٩٩٧) ومتوسط حسابي عام (٢٠,٢٥) وقوة نسبية بلغت (٦٧,٥٠%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم من حيث صعوبات تخص الأسرة تم الموافقة عليه بنسبة متوسطة**، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة:

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة "زيادة عدد أفراد الأسرة" وبقوة نسبية (٨٨,٥١%) ونسبة مرجحة (١٣,١١%).

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة "أعمل لأساعد أهلي في مصاريف البيت" وبقوة نسبية (٨٤,٤٦%) ونسبة مرجحة (١٢,٥١%).

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة "انخفاض دخل الأسرة" وبقوة نسبية (٧٨,٣٨%) ونسبة مرجحة (١١,٦١%).

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة "انتشار أمية أهل الأطفال العاملين" وبقوة نسبية (٦٨,٤٧%) ونسبة مرجحة (١٠,١٤%).

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة "تعجز أسرتي عن إشباع احتياجاتها" وبقوة نسبية (٦٧,١٢%) ونسبة مرجحة (٩,٩٤%).

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة "تهتم أسرتي بالعائد المالي الناتج عن عملي أكثر من الاهتمام بي أنا نفسي" وبقوة نسبية (٦٥,٠٩%) ونسبة مرجحة (٩,٦٤%).

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة "أعمل لإثبات ذاتي فقط" وبقوة نسبية (٦٣,٥١%) ونسبة مرجحة (٩,٤١%).

٨- في الترتيب الثامن جاءت عبارة "أعمل بهذه المهنة لأنها مهنة أهلي"، وعبارة "أعيش بأسرة غير مكتملة (وفاة العائل – طلاق – هجر ... الخ)" وبقوة نسبية (٥٤,٧٣%) ونسبة مرجحة (٨,١١%).

٩- في الترتيب التاسع جاءت عبارة "أعمل لأعول أسرتي بشكل كامل" وبقوة نسبية (٥٠%) ونسبة مرجحة (٧,٤١%).

وتتفق النتائج السابقة مع ما أوضحته دراسة (منصور، ٢٠١٠) أنه قد أشارت نسبة ٣٥% إلى أن أسباب دفعهم إلى سوق العمل كان احتياج أسرهم لدخلهم، يليهم نسبة ٢٣% بسبب عدم قدرة الأب على الإنفاق، ونسبة ١٥% بسبب مرض أو موت الأب، ونسبة ٥% بسبب عدم وجود أي مصدر للدخل، أي أن هناك نسبة ٩٣% أشاروا إلى أن الفقر سواء بطريق مباشر أو غير مباشر سبب رئيس لدفعهم إلى سوق العمل. أما نسبة ٧% الباقية فكان هناك نسبة ٥% اتجهوا للعمل مبكراً نتيجة لعدم رغبتهم في التعليم وربما لفشلهم فيه، ثم نسبة ٢% أشاروا إلى رغبتهم في تحمل المسئولية وحب العمل وتقليد الأصدقاء. (منصور، ٢٠١٠، صفحة ٤٩).

أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت الصعوبات التي تخص الجانب الأسري فيما يلي:

١- أغلب أسر الأطفال العاملين هم من يدفعونهم إلى سوق العمل في سن مبكرة تحت وطأة الظروف الاقتصادية، **ويتفق ذلك مع الرأي** بأن الفقر هو- إلى حد كبير- السبب الكامن وراء عمل الأطفال وأن الحل على الأمد الطويل يكمن في النمو الاقتصادي المستدام الذي يفضي إلى التقدم الاجتماعي. (الدولي إ.، ١٩٩٩، صفحة ١).

٢- عدم قناعة الأسرة بأهمية التعليم.

٣- تحميل الطفل مسئولية الأسرة من حيث توفير دخل لها.

٤- عدم استقرار أسرة الطفل مما يدفعه للعمل مبكرا،، **ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (أبوالنصر، ١٩٩٣)** والتي أوضحت أن كثيراً من الأطفال يعولون أسرهم، وذلك نتيجة هجر الأب لهم وانتقاله إلى منطقة أخرى، أو أن الأطفال غير مسجلين بسجلات رسمية، كما أكدت الملاحظة مسئولية الظروف المعيشية للأسرة في عمل أطفالها. (أبوالنصر م.، ١٩٩٣، صفحة ١٢٤٥).

٥- زيادة عدد أفراد الأسرة وبالتالي زيادة تكاليف الأسرة، **ويتفق ذلك مع ما أوضحته الدراسة** أن زيادة عدد أفراد الأسر حيث دخل الوالدين لا يكفي لإعالة الأسرة كبيرة العدد (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، الصفحات ٢٥-٢٦).

٦- أمية الوالدين بأسر الأطفال العاملين.

٧- الاهتمام بالتعليم من الجانب الشكلي من خلال الحصول على الشهادة دون النظر لطبيعة وكيفية التعلم.

أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت الصعوبات التي تخص الجانب المجتمعي فيما يلي:

١- إهمال المجتمع لفئة الأطفال العاملين وحقوقهم.

٢- إهمال الإعلام لمشكلات الأطفال العاملين.

٣- إهمال الجمعيات الأهلية لقضية الأطفال العاملين إلا في حالة وجود تمويل لمشروع خارجي.

٤- عدم وجود سياسات تعمل على مواجهة الفقر لحماية الأطفال أن يضطروا للعمل في سن مبكرة.

٥- نظرة المجتمع إلى هؤلاء الأطفال على أنهم منحرفين سلوكياً ومدمنين للمخدرات ... الخ، **ويختلف ذلك مع ما أوضحته الدراسة** أن العادات ونظرة المجتمع تتضمن أن العمل مفيد لتكوين شخصية الطفل وتنمية مهاراته (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، الصفحات ٢٥-٢٦).

٦- عدم تفعيل قوانين حماية الطفل بشكل فعلي.

أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت الصعوبات التي تخص بيئة العمل فيما يلي:

١- بيئة العمل غير آمنة حيث أن الكثير من الأطفال العاملين يتعرضون لإصابات نتيجة العمل منها ما يسبب عاهة مستديمة وفي بعض الظروف يؤدي إلى الوفاة بالإضافة إلى الأمراض الصدرية وأمراض العيون والجلدية ... الخ.

٢- عدم اتباع طرق السلامة والصحة المهنية داخل بيئة العمل، **ويتفق ذلك مع ما أوضحت دراسة (رمزي، ٢٠١٠)** أن الأطفال العاملين في تلك المهن الخطرة لا يرتدون ملابس خاصة أو يستخدمون أدوات واقية من مخاطر العمل في الورش، وخلو ٤٠% من الورش من أبسط أنواع أجهزة الأمان كطفايات الحريق، وأدوات الإسعافات الأولية التي تحتاجها في حالة إصابة أحد العمال. (رمزي، ٢٠١٠، صفحة ٩).

٣- عدم تطبيق القوانين الخاصة بحماية الطفل من تجريم العمل قبل سن معينة.

٤- عمل بعض الأطفال في أعمال لا تتناسب مع فئتهم العمرية.

٥- معظم الورش غير صالحة للعمل ولا تطبق اشتراطات السلامة البيئية.

٦- عدم وجود إعلانات بالورش عن حقوق الأطفال العاملين.

٧- عدم وجود عقود تدرج مهني للطفل داخل بيئة العمل.

٨- تعرض الطفل للإيذاء اللفظي والجسدي من صاحب العمل.

٩- بعد أماكن العمل عن سكن الطفل.

نتائج المحور الثالث:مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم:

جدول رقم (١٥)

مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم (ن = ١٤٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	توفير الرعاية الطبية للاطفال العاملين (فحص – علاج)	١٤١	٩٥,٢٧	٧	٤,٧٣	٠	٠,٠٠	٤٣٧	٩٨,٤٢	١٤٥,٦٧	٩,٥٧	١
٢	دعم الجانب التعليمي للأطفال (مصروفات – زي – أدوات – مجموعات تقوية)	١٤١	٩٥,٢٧	٧	٤,٧٣	٠	٠,٠٠	٤٣٧	٩٨,٤٢	١٤٥,٦٧	٩,٥٧	١
٣	العمل على جعل المدارس أماكن جذب للأطفال	١٣٥	٩١,٢٢	٧	٤,٧٣	٦	٤,٠٥	٤٢٥	٩٥,٧٢	١٤١,٦٧	٩,٣١	٢
٤	العمل على توفير وجبات غذائية مفيدة للأطفال العاملين	١٢٢	٨٢,٤٣	٨	٥,٤١	١٨	١٢,١٦	٤٠٠	٩٠,٠٩	١٣٣,٣٣	٨,٧٦	٨
٥	تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر الأطفال العاملين	١٢١	٨١,٧٦	٨	٥,٤١	١٩	١٢,٨٤	٣٩٨	٨٩,٦٤	١٣٢,٦٧	٨,٧٢	٩
٦	العمل على تأمين حد أدنى لأجور الأطفال العاملين	١٢٢	٨٢,٤٣	٢٠	١٣,٥١	٦	٤,٠٥	٤١٢	٩٢,٧٩	١٣٧,٣٣	٩,٠٢	٤
٧	قيام الجمعيات الأهلية بعمل مشروعات لأسر الأطفال العاملين لتحسين أوضاعهم المادية	١١٥	٧٧,٧٠	٢٧	١٨,٢٤	٦	٤,٠٥	٤٠٥	٩١,٢٢	١٣٥,٠٠	٨,٨٧	٧
٨	تهيئة الورش بأجهزة السلامة المهنية	١١٥	٧٧,٧٠	٢٨	١٨,٩٢	٥	٣,٣٨	٤٠٦	٩١,٤٤	١٣٥,٣٣	٨,٨٩	٦
٩	متابعة تعليق وتنفيذ أحكام أو مواد حقوق الأطفال العاملين في مكان واضح بمقرات العمل المختلفة	١٢٨	٨٦,٤٩	٢٠	١٣,٥١	٠	٠,٠٠	٤٢٤	٩٥,٥٠	١٤١,٣٣	٩,٢٩	٣
١٠	توفير أماكن ترفيه بالقرب من تجمعات الأطفال لتمكن الأطفال العاملين من الترفيه وقت الراحة	١٢٨	٨٦,٤٩	٧	٤,٧٣	١٣	٨,٧٨	٤١١	٩٢,٥٧	١٣٧,٠٠	٩,٠٠	٥
١١	المتابعة المستمرة لاستخدام أدوات الصحة والسلامة المهنية للأطفال العاملين داخل الورش	١٢١	٨١,٧٦	٢١	١٤,١٩	٦	٤,٠٥	٤١١	٩٢,٥٧	١٣٧,٠٠	٩,٠٠	٥

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٤١٥,٠٩	٣٠,٨٥	٤٥٦٦	١٥٢٢,٠٠	٩٣,٤٩

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٥) والذى يوضح **(مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم)** ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٤٥٦٦) ومتوسط حسابي عام (٣٠,٨٥) وقوة نسبية بلغت (٩٣,٤٩%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم تم الموافقة عليه بنسبة كبيرة**، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة:

١- في الترتيب الأول جاءت عبارة "توفير الرعاية الطبية للاطفال العاملين (فحص – علاج)"، وعبارة "دعم الجانب التعليمي للأطفال (مصروفات – زي – أدوات – مجموعات تقوية)" وبقوة نسبية (٩٨,٤٢%) ونسبة مرجحة (٩,٥٧%).

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة "العمل على جعل المدارس أماكن جذب للأطفال" وبقوة نسبية (٩٥,٧٢%) ونسبة مرجحة (٩,٣١%).

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة "متابعة الجهات الرسمية تعليق وتنفيذ أحكام أو مواد حقوق الأطفال العاملين في مكان واضح بمقرات العمل المختلفة" وبقوة نسبية (٩٥,٥%) ونسبة مرجحة (٩,٢٩%).

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة "العمل على تأمين حد أدنى لأجور الأطفال العاملين" وبقوة نسبية (٩٢,٧٩%) ونسبة مرجحة (٩,٠٢%).

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة "توفير أماكن ترفيه بالقرب من تجمعات الأطفال لتمكن الأطفال العاملين من الترفيه وقت الراحة"، وعبارة "المتابعة المستمرة لاستخدام أدوات الصحة والسلامة المهنية للأطفال العاملين داخل الورش" وبقوة نسبية (٩٢,٥٧%) ونسبة مرجحة (٩%).

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة "تهيئة الورش بأجهزة السلامة المهنية" وبقوة نسبية (٩١,٤٤%) ونسبة مرجحة (٨,٨٩%).

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة "قيام الجمعيات الأهلية بعمل مشروعات لأسر الأطفال العاملين لتحسين أوضاعهم المادية" وبقوة نسبية (٩١,٢٢%) ونسبة مرجحة (٨,٨٧%).

٨- في الترتيب الثامن جاءت عبارة "العمل على توفير وجبات غذائية مفيدة للأطفال العاملين" وبقوة نسبية (٩٠,٠٩%) ونسبة مرجحة (٨,٧٦%).

٩- في الترتيب التاسع جاءت عبارة "تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر الأطفال العاملين" وبقوة نسبية (٨٩,٦٤%) ونسبة مرجحة (٨,٧٢%).

- **أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت مقترحات تحسين فرص اللأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التي تخص الجوانب التشريعية فيما يلي:**

١- تفعيل القوانين الحالية الخاصة بالطفل مثل: قانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م، وقانون العمل والتي تجرم عمالة الأطفال وخاصة أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

٢- اصلاح بعض الثغرات والعيوب الموجودة في القوانين الموجودة حالياً والتي لم تتضمن الأطفال العاملين في الزراعة وهي فئة ليست بالقليلة وتتعرض لمخاطر جسيمة.

٣- جعل مصلحة الطفل هي الفضلى بالقوانين المطبقة.

٤- تشديد العقوبات الخاصة بحماية الطفل "غرامة وحبس".

- **أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت المقترحات التي تخص الجانب التنفيذي فيما يلي:**

١- أن يتم تشكيل لجان متتابعة للتأكد من تطبيق قوانين حماية الطفل.

٢- تشكيل لجان رقابة دورية مشددة من القوى العاملة على جميع المصانع والمشروعات الخاصة الصغيرة التي يستخدم فيها أطفال للعمل.

٣- إصدار تقارير رسمية حكومية خاصة بأوضاع الأطفال العاملين، **ويتفق ذلك مع ما أوضحته دراسة (منصور، ٢٠١٠)** أنه لا يزال هناك الكثير من الاحتياجات التي لم تتحقق، حيث يصعب حتى الآن رصد الظاهرة أو التعامل معها إحصائياً، او قانونياً لأنه في الغالب ما يدرج الأطفال ضمن القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يفرض رؤية ضبابية للمشكلة، ويحيط بعواملها وأسبابها او نتائجها بدرجة عالية من الغموض وعدم الوضوح، ويتفاعل

بالسلب مع استراتيجية العمل على القضاء على تلك الظاهرة ومواجهتها وفقاً لمنهجية علمية مدروسة قادرة على التفاعل معها بقوة. (منصور، ٢٠١٠، صفحة ٣٩).

٤- عمل عقود تدرج تضمن حقوق الأطفال العاملين من حيث ساعات العمل والسلامة والصحة المهنية الخاصة ببيئة العمل.

- **أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت المقترحات التي تخص الجانب الصحي فيما يلي:**

١- توفير التأمين الصحي لهؤلاء الأطفال بما يضمن حصولهم على حقوقهم الصحية ويحصل عليه الطفل إما عن طريق استمرار الطفل في التعليم أو تحرير عقود تدرب له.

٢- سن تشريع خاص يضم الأطفال العاملين تحت مظلة التأمين الصحي.

٣- توفير وحدات صحية داخل أماكن تجمع الأطفال العاملين.

٤- إلزام ومتابعة الورش بتخصيص مكان محدد لتوفير شنطة إسعافات أولية داخلها لوقت الطوارئ.

- **أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت المقترحات التي تخص الجانب التعليمي فيما يلي:**

١- إلزام أصحاب الأعمال محو أمية العاملين لديهم ومن ضمنهم الأطفال.

٢- تخصيص برامج للأطفال الحرفيين ليكون التعليم في أيام محددة والعمل أيام أخرى وذلك بالتناوب بين الأطفال وبعضهم البعض داخل مدن الحرفيين.

٣- سن تشريع يلزم باتاحة الفرصة كاملة للطفل لأخذ حقه كاملاً في التعليم.

٤- محاولة إيجاد توافق ما بين مواعيد العمل ومواعيد الدراسة بحيث يستطيع الطفل استكمال دراسته دون أن يفقد العمل.

٥- عمل دورات تدريبية للمدرسين للتعامل مع الأطفال العاملين وفق مستواهم التعليمي وأوضاعهم الخاصة.

٦- إنشاء مدارس ليلية أو مسائية ومراكز استذكار داخل أماكن الورش.

٧- إلحاق الأطفال العاملين المتسربين بمدارس تعليم مجتمعي أو محاولة عودتهم إلى المدارس المقيدين بها أو على أقل تقدير إلحاقهم بفصول محو أمية إذا كانوا لم يحصلوا على أي قدر من التعليم.

- **أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت المقترحات التي تخص الجانب المجتمعي فيما يلي:**

١- رفع وعي المجتمع بأن هذه الفئة هم أطفال حرموا من حقوقهم لأسباب كثيرة.

٢- حشد الإعلام والجمعيات الداعمة لنشر قصص نجاح لنماذج إيجابية من الأطفال العاملين الذين أكملوا تعليمهم ولهم دور مجتمعي وكسب تأييد مجتمعي لهذه القضية.

٣- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الداعمة للأطفال العاملين ودعم المؤسسات الناجحة.

٤- ضم الأسر الفقيرة وتنميتها من خلال المشروعات الصغيرة حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية دون الإضطرار لدفع أطفالها للعمل في سن مبكرة.

٥- رفض المجتمع التنمر الذي قد يوجه للطفل العامل.

٦- التنسيق بين مراكز التدريب الحرفية وأصحاب الأعمال.

٧- ضرورة المشاركة المجتمعية للتغلب على عمالة الأطفال.

٨- عمل عروض مسرحية (مسرح تفاعلي) لنقد قضية عمالة الأطفال.

- **أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت المقترحات التي تخص الجانب الأسري فيما يلي:**

١- عمل ندوات توعية لأسرة الأطفال العاملين بالضغوط التي تؤثر على أبنائهم وأهمية تعليمهم والحفاظ على حقوق الأطفال.

٢- رفع مستوى المعيشة للأسر الفقيرة والمهمشة والتي تدفع بأبنائها إلى سوق العمل لتحسين مستواها الاقتصادي.

٣- توعية أسر الأطفال العاملين بمحاولة توفير جو أسري مستقر قدر الإمكان.

٤- محاولة تشريع قوانين تحمي الأطفال من الاستغلال من جانب الأسرة إستغلالاً كاملاً.

٥- توعية أسر الأطفال العاملين بنوعية الأعمال التي يمكن لأطفالهم العمل بها دون مواجهة مخاطر.

- **أما من وجهة نظر الخبراء والمهتمين فقد تمثلت المقترحات التي تخص جانب بيئة العمل فيما يلي:**

١- تحسين بيئة العمل التي يعمل بها الأطفال العاملين من حيث (التهوية- الإضاءة- الملابس الواقية- وسائل السلامة والصحة المهنية).

٢- تفعيل القوانين الخاصة ببيئة عمل الأطفال مثل: الالتزام بعدد ساعات العمل التي حددها القانون لعمل الأطفال وما هي الحالات التي يسمح فيها القانون بعمل الأطفال و توفير وجبة غذائية للطفل أثناء العمل، **ويتفق ذلك مع ما أوضحته الدراسة** من أن الحظر وحده لن يكون كافياً، منع عمل الاطفال ببساطة لن ينجح ما لم تصحبه مجموعة من التدابير الأخرى (كتيب للبرلمانيين، ٢٠٠٢، صفحة ٢٧).

٣- عمل لقاءات مع أصحاب الورش والمصانع لرفع الوعي بأهمية تحسين بيئة العمل.

٤- تشديد المتابعة والرقابة من الجهات الحكومية المعنية.

٥- محاولة توفير بعض أماكن أو أدوات الترفيه في منطقة الورش أو الحرف للحفاظ على العامل النفسي للطفل.

تاسعاً: نتائج الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغيرات البحث:

أولاً : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير النوع ؟

استخدمت الباحثة اختبار (ت) للتحقق من هذه الفرضية، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (ت) لأبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعا لمتغير النوع .

جدول رقم (١٦)

نتائج تحليل اختبار (ت) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير النوع

م	الابعاد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
١	فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية	ذكر	١٢٢	١١٢,١٤	٩,١٩	٦,٨٧	٠,٠١
		انثي	٢٦	١٢٤,٦٢	٢,٠٢		
٢	تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	ذكر	١٢٢	٩٢,٦٨	٩,٥٤	٢,٤٨	٠,٠٥
		انثي	٢٦	٩٧,٨٥	١٠,٠٩		
٣	مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول	ذكر	١٢٢	٣٠,٤٥	٤,٥٢	٢,٥٦	٠,٠٥

م	الابعاد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	على حقوقهم	انثي	٢٦	٣٢,٧٣	٠,٤٥		
	المجموع الكلى	ذكر	١٢٢	٢٣٥,٢٧	١٩,٠٧	٥,١٦	٠,٠١
		انثي	٢٦	٢٥٥,١٩	١٠,٣٩		

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) أو عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية بين الذكور والاناث لصالح الاناث، أى أن الاناث يوافقون بشكل أكبر من الذكور على أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية .

ثانياً : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير السن ؟

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) للتحقق من هذه الفرضية، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (One Way ANOVA) لأبعاد **مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية** تبعا لمتغير السن.

جدول رقم (١٧)

البيانات الوصفية لأبعاد مقياس مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير السن

ابعاد الاستبانه	السن	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية	أقل من ١٢ عام	٦٥	١١٢,٩٥	١١,٨٦
	من ١٢ إلى أقل من ١٤ عام	٤٢	١١٨,٩٨	٧,٥١
	من ١٤ إلى أقل من ١٦ عام	٢٥	١٠٨,٢٠	٢,٨٠
	من ١٦ إلى أقل من ١٨ عام	١٦	١١٧,٣١	١,٥٤
	Total	١٤٨	١١٤,٣٣	٩,٦٤
تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	أقل من ١٢ عام	٦٥	٩٣,٧٧	١٢,٢٩
	من ١٢ إلى أقل من ١٤ عام	٤٢	٩٥,٦٤	٧,٦٢
	من ١٤ إلى أقل من ١٦ عام	٢٥	٩٠,٣٢	٤,٥٣
	من ١٦ إلى أقل من ١٨ عام	١٦	٩٢,٥٦	٨,٧١
	Total	١٤٨	٩٣,٥٩	٩,٨١
مقترحات تحسين فرص الأطفال	أقل من ١٢ عام	٦٥	٢٩,٤٣	٥,٤٢

ابعاد الاستبانه	السن	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
العاملين في الحصول على حقوقهم	من ١٢ إلى أقل من ١٤ عام	٤٢	٣٢,٩٥	٠,٢٢
	من ١٤ إلى أقل من ١٦ عام	٢٥	٣٠,٧٦	٣,٦٧
	من ١٦ إلى أقل من ١٨ عام	١٦	٣١,٢٥	٢,٠٥
	Total	١٤٨	٣٠,٨٥	٤,١٩
المجموع الكلى	أقل من ١٢ عام	٦٥	٢٣٦,١٥	٢٤,٤٠
	من ١٢ إلى أقل من ١٤ عام	٤٢	٢٤٧,٥٧	١٣,١٧
	من ١٤ إلى أقل من ١٦ عام	٢٥	٢٢٩,٢٨	١٠,٥٥
	من ١٦ إلى أقل من ١٨ عام	١٦	٢٤١,١٣	٩,٢٢
	Total	١٤٨	٢٣٨,٧٧	١٩,٣٨

يوضح الجدول السابق المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير السن .

جدول رقم (١٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير السن

م	الابعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٢١١١,٥٠	٣,٠٠	٧٠٣,٨٣	٨,٧٨	٠,٠١
		داخل المجموعات	١١٥٤٣,٢٨	١٤٤,٠٠	٨٠,١٦		
		المجموع	١٣٦٥٤,٧٨	١٤٧,٠٠			
٢	تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٤٦٣,٣٠	٣,٠٠	١٥٤,٤٣	١,٦٣	غير دالة
		داخل المجموعات	١٣٦٧٢,٥٦	١٤٤,٠٠	٩٤,٩٥		
		المجموع	١٤١٣٥,٨٦	١٤٧,٠٠			
٣	مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٣١٩,٣٣	٣,٠٠	١٠٦,٤٤	٦,٧٦	٠,٠١
		داخل المجموعات	٢٢٦٧,٤٠	١٤٤,٠٠	١٥,٧٥		
		المجموع	٢٥٨٦,٧٣	١٤٧,٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٦٠٣٨,٦٥	٣,٠٠	٢٠١٢,٨٨	٥,٩٠	٠,٠١
		داخل المجموعات	٤٩١٥٣,٥٤	١٤٤,٠٠	٣٤١,٣٤		
		المجموع	٥٥١٩٢,١٩	١٤٧,٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) فى لابعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير السن لصالح (من ١٦ إلى أقل من ١٨ عام) ، وعدم وجود فروق في المحور الثانى .

ثالثاً : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الحالة التعليمية ؟

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) للتحقق من هذه الفرضية، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (One Way ANOVA) لأبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الحالة التعليمية.

جدول رقم (١٩)

البيانات الوصفية لأبعاد مقياس مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الحالة التعليمية

ابعاد الاستبانه	الحالة التعليمية	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية	متسرب	٦٣	١١٢,٣٥	١٠,٣٧
	بالمرحلة الابتدائية	٥٨	١١٥,٥٧	٩,٨٧
	بالمرحلة الإعدادية	١٨	١١٣,٠٠	٤,٩٥
	بالمرحلة الثانوية	٩	١٢٢,٨٩	٠,٣٣
	Total	١٤٨	١١٤,٣٣	٩,٦٤
تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	متسرب	٦٣	٩٥,٠٠	١١,٦٨
	بالمرحلة الابتدائية	٥٨	٩١,٢٨	٥,٢٩
	بالمرحلة الإعدادية	١٨	٨٧,٣٩	٣,٦٣
	بالمرحلة الثانوية	٩	١١١,٠٠	٠,٠٠
	Total	١٤٨	٩٣,٥٩	٩,٨١
مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	متسرب	٦٣	٢٩,٣٠	٥,٤٦
	بالمرحلة الابتدائية	٥٨	٣٢,٠٢	٢,٦٣
	بالمرحلة الإعدادية	١٨	٣١,٤٤	٢,٠١
	بالمرحلة الثانوية	٩	٣٣,٠٠	٠,٠٠
	Total	١٤٨	٣٠,٨٥	٤,١٩
المجموع الكلى	متسرب	٦٣	٢٣٦,٦٥	٢٣,٤٧
	بالمرحلة الابتدائية	٥٨	٢٣٨,٨٦	١٤,٩٧
	بالمرحلة الإعدادية	١٨	٢٣١,٨٣	٠,٩٢
	بالمرحلة الثانوية	٩	٢٦٦,٨٩	٠,٣٣
	Total	١٤٨	٢٣٨,٧٧	١٩,٣٨

يوضح الجدول السابق المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير السن .

جدول رقم (٢٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الحالة التعليمية

م	الابعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	١٠٢٧,٣٥	٣,٠٠	٣٤٢,٤٥	٣,٩١	٠,٠١
		داخل المجموعات	١٢٦٢٧,٤٣	١٤٤,٠٠	٨٧,٦٩		
		المجموع	١٣٦٥٤,٧٨	١٤٧,٠٠			
٢	تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٣٨٥٥,٩٩	٣,٠٠	١٢٨٥,٣٣	١٨,٠٠	٠,٠١
		داخل المجموعات	١٠٢٧٩,٨٦	١٤٤,٠٠	٧١,٣٩		
		المجموع	١٤١٣٥,٨٦	١٤٧,٠٠			
٣	مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٢٧٨,٠٣	٣,٠٠	٩٢,٦٨	٥,٧٨	٠,٠١
		داخل المجموعات	٢٣٠٨,٧٠	١٤٤,٠٠	١٦,٠٣		
		المجموع	٢٥٨٦,٧٣	١٤٧,٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٨٢٦٥,٥٩	٣,٠٠	٢٧٥٥,٢٠	٨,٤٥	٠,٠١
		داخل المجموعات	٤٦٩٢٦,٦٠	١٤٤,٠٠	٣٢٥,٨٨		
		المجموع	٥٥١٩٢,١٩	١٤٧,٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) فى ابعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الحالة التعليمية لصالح (المرحلة الثانوية) .

رابعاً : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير محل الاقامة ؟

استخدمت الباحثة اختبار (ت) للتحقق من هذه الفرضية ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (ت) لأبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعا لمتغير محل الاقامة .

جدول رقم (٢١)

نتائج تحليل اختبار (ت) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير محل الاقامة

م	الابعاد	محل الاقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
١	فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية	الريف	٢٢	١٠٨,٧٣	١٠,٣١	٣,٠٤	٠,٠١
		المدينة	١٢٦	١١٥,٣١	٩,٢١		
٢	تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	الريف	٢٢	٩٠,٧٣	١٥,١٢	١,٤٩	غير دالة
		المدينة	١٢٦	٩٤,٠٩	٨,٥٤		
٣	مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	الريف	٢٢	٢٥,٧٣	٦,٣٠	٧,٢٠	٠,٠١
		المدينة	١٢٦	٣١,٧٥	٢,٩٣		
	المجموع الكلى	الريف	٢٢	٢٢٥,١٨	٢٨,٥٠	٣,٧٢	٠,٠١
		المدينة	١٢٦	٢٤١,١٤	١٦,٣٤		

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية والمجموع الكلى بين الريف والحضر لصالح الريف .

خامساً : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير عدد افراد الأسرة ؟

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) للتحقق من هذه الفرضية ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (One Way ANOVA) لأبعاد **مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية** تبعا لمتغير عدد افراد الأسرة .

جدول رقم (٢٢)

البيانات الوصفية لأبعاد مقياس مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير عدد افراد الأسرة

ابعاد الاستبانه	عدد افراد الأسرة	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية	من ١ إلى ٣ أفراد	٣٧	١١٧,٠٨	٤,٣٢
	من ٤ إلى ٦ أفراد	٦٤	١١٠,٠٦	١١,٩٨
	من ٧ أفراد فأكثر	٤٧	١١٧,٩٨	٦,٣٧
	Total	١٤٨	١١٤,٣٣	٩,٦٤
تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	من ١ إلى ٣ أفراد	٣٧	٩٥,٧٣	٨,٢١
	من ٤ إلى ٦ أفراد	٦٤	٩٢,٢٨	١١,٤٥
	من ٧ أفراد فأكثر	٤٧	٩٣,٦٨	٨,٣٠
	Total	١٤٨	٩٣,٥٩	٩,٨١
مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	من ١ إلى ٣ أفراد	٣٧	٣٢,٧٨	٠,٤٢
	من ٤ إلى ٦ أفراد	٦٤	٢٨,٦١	٥,٥١
	من ٧ أفراد فأكثر	٤٧	٣٢,٣٨	١,٤٤
	Total	١٤٨	٣٠,٨٥	٤,١٩
المجموع الكلى	من ١ إلى ٣ أفراد	٣٧	٢٤٥,٥٩	٦,١٥
	من ٤ إلى ٦ أفراد	٦٤	٢٣٠,٩٥	٢٥,٠٤
	من ٧ أفراد فأكثر	٤٧	٢٤٤,٠٤	١٢,٦٧
	Total	١٤٨	٢٣٨,٧٧	١٩,٣٨

يوضح الجدول السابق المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير السن .

جدول رقم (٢٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير عدد افراد الأسرة

م	الابعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٢٠٧١,٢٩	٢,٠٠	١٠٣٥,٦٥	١٢,٩٦	٠,٠١
		داخل المجموعات	١١٥٨٣,٤٩	١٤٥,٠٠	٧٩,٨٩		
		المجموع	١٣٦٥٤,٧٨	١٤٧,٠٠			
٢	تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٢٧٩,٤١	٢,٠٠	١٣٩,٧١	١,٤٦	غير دالة
		داخل المجموعات	١٣٨٥٦,٤٥	١٤٥,٠٠	٩٥,٥٦		
		المجموع	١٤١٣٥,٨٦	١٤٧,٠٠			
٣	مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٥٧٠,١٢	٢,٠٠	٢٨٥,٠٦	٢٠,٥٠	٠,٠١
		داخل المجموعات	٢٠١٦,٦١	١٤٥,٠٠	١٣,٩١		
		المجموع	٢٥٨٦,٧٣	١٤٧,٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٦٩٤٠,٥٠	٢,٠٠	٣٤٧٠,٢٥	١٠,٤٣	٠,٠١
		داخل المجموعات	٤٨٢٥١,٦٩	١٤٥,٠٠	٣٣٢,٧٧		
		المجموع	٥٥١٩٢,١٩	١٤٧,٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير عدد افراد الأسرة فيما عدا المحور الثاني توجد فروق لصالح من ١ إلى ٣ أفراد .

سادساً : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير أتلقى راتبي بشكل ؟

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) للتحقق من هذه الفرضية ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (One Way ANOVA) لأبعاد **مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية** تبعا لمتغير أتلقى راتبي بشكل .

جدول رقم (٢٤)

البيانات الوصفية لأبعاد مقياس مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير أتلقى راتبي بشكل

ابعاد الاستبانه	أتلقى راتبي بشكل	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية	يومي	٤٣	١٠٩,٨٦	١٠,٩٢
	أسبوعي	٩٠	١١٧,٢٨	٨,٦٢
	شهري	١٥	١٠٩,٤٧	١,٦٤
	Total	١٤٨	١١٤,٣٣	٩,٦٤
تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	يومي	٤٣	٨٨,٤٩	١٠,٣٧
	أسبوعي	٩٠	٩٦,٤١	٩,١٢
	شهري	١٥	٩١,٢٧	٤,٦٢
	Total	١٤٨	٩٣,٥٩	٩,٨١
مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	يومي	٤٣	٢٩,٠٢	٤,٨٤
	أسبوعي	٩٠	٣١,٣٨	٣,٩٢
	شهري	١٥	٣٢,٩٣	٠,٢٦
	Total	١٤٨	٣٠,٨٥	٤,١٩
المجموع الكلى	يومي	٤٣	٢٢٧,٣٧	٢٢,٦٩
	أسبوعي	٩٠	٢٤٥,٠٧	١٦,٢٥
	شهري	١٥	٢٣٣,٦٧	٦,١٧
	Total	١٤٨	٢٣٨,٧٧	١٩,٣٨

يوضح الجدول السابق المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير أتلقى راتبي بشكل.

جدول رقم (٢٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير أتلقى راتبي بشكل

م	الابعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	١٩٩٥,٨٣	٢,٠٠	٩٩٧,٩١	١٢,٤١	٠,٠١
		داخل المجموعات	١١٦٥٨,٩٥	١٤٥,٠٠	٨٠,٤١		
		المجموع	١٣٦٥٤,٧٨	١٤٧,٠٠			
٢	تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	١٩١٦,٣٩	٢,٠٠	٩٥٨,٢٠	١١,٣٧	٠,٠١
		داخل المجموعات	١٢٢١٩,٤٧	١٤٥,٠٠	٨٤,٢٧		
		المجموع	١٤١٣٥,٨٦	١٤٧,٠٠			
٣	مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٢٣٣,٦٦	٢,٠٠	١١٦,٨٣	٧,٢٠	٠,٠١
		داخل المجموعات	٢٣٥٣,٠٧	١٤٥,٠٠	١٦,٢٣		
		المجموع	٢٥٨٦,٧٣	١٤٧,٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٩٥٤٥,٢١	٢,٠٠	٤٧٧٢,٦٠	١٥,١٦	٠,٠١
		داخل المجموعات	٤٥٦٤٦,٩٨	١٤٥,٠٠	٣١٤,٨١		
		المجموع	٥٥١٩٢,١٩	١٤٧,٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير أتلقى راتبي بشكل لصالح أسبوعي فيما عدا المحور الثالث لصالح شهري .

سابعاً : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير أتلقى راتبي ؟

استخدمت الباحثة اختبار (ت) للتحقق من هذه الفرضية ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (ت) لأبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعا لمتغير أتلقى راتبي .

جدول رقم (٢٦)

نتائج تحليل اختبار (ت) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير أتلقى راتبي

م	الابعاد	أتلقى راتبي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
١	فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية	بنفسي	١٣٢	١١٤,٥٥	٨,٩١	٠,٧٨	غير دالة
		عن طريق أحد أفراد أسرتي	١٦	١١٢,٥٦	١٤,٦١		
٢	تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بنفسي	١٣٢	٩٢,٧٦	٩,٦٠	٣,٠٤	٠,٠١
		عن طريق أحد أفراد أسرتي	١٦	١٠٠,٤٤	٩,٠٢		
٣	مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بنفسي	١٣٢	٣١,٠٩	٣,٩٩	٢,٠٢	٠,٠٥
		عن طريق أحد أفراد أسرتي	١٦	٢٨,٨٨	٥,٣٨		
	المجموع الكلى	بنفسي	١٣٢	٢٣٨,٣٩	١٨,٢٣	٠,٦٨	غير دالة
		عن طريق أحد أفراد أسرتي	١٦	٢٤١,٨٨	٢٧,٦٥		

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) فى المحور الثانى لصالح عن طريق أحد أفراد أسرتي و عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بالنسبة المحور الثالث لصالح بنفسي ، وعدم وجود فروق في المحور الاول والمجموع الكلى .

ثامناً : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الراتب الشهري التقريبي ؟

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) للتحقق من هذه الفرضية، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (One Way ANOVA) لأبعاد **مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية** تبعا لمتغير الراتب الشهري التقريبي .

جدول رقم (٢٧)

البيانات الوصفية لأبعاد مقياس مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الراتب الشهري التقريبي

ابعاد الاستبانه	الراتب الشهري التقريبي	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية	أقل من ٥٠٠ جنيه	٦٨	١١٤,٤٩	١١,٠٢
	من ٥٠٠ إلى أقل من ٨٠٠ جنيه	٦٧	١١٤,٤٥	٩,٠٨
	من ٨٠٠ إلى أقل من ١١٠٠ جنيه	٧	١١١,١٤	٠,٣٨
	من ١٤٠٠ إلى أقل من ١٧٠٠ جنيه	٦	١١٥,٠٠	٠,٠٠
	Total	١٤٨	١١٤,٣٣	٩,٦٤
تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	أقل من ٥٠٠ جنيه	٦٨	٩١,٤٣	١٠,٤٩
	من ٥٠٠ إلى أقل من ٨٠٠ جنيه	٦٧	٩٤,٧٨	٩,٤٥
	من ٨٠٠ إلى أقل من ١١٠٠ جنيه	٧	٩٦,٠٠	٠,٠٠
	من ١٤٠٠ إلى أقل من ١٧٠٠ جنيه	٦	١٠٢,٠٠	٠,٠٠
	Total	١٤٨	٩٣,٥٩	٩,٨١
مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	أقل من ٥٠٠ جنيه	٦٨	٣٠,٣٨	٤,٢٤
	من ٥٠٠ إلى أقل من ٨٠٠ جنيه	٦٧	٣٢,١٦	٢,٤٧
	من ٨٠٠ إلى أقل من ١١٠٠ جنيه	٧	٣٢,٨٦	٠,٣٨
	من ١٤٠٠ إلى أقل من ١٧٠٠ جنيه	٦	١٩,١٧	٠,٤١
	Total	١٤٨	٣٠,٨٥	٤,١٩
المجموع الكلى	أقل من ٥٠٠ جنيه	٦٨	٢٣٦,٢٩	٢١,٩٣
	من ٥٠٠ إلى أقل من ٨٠٠ جنيه	٦٧	٢٤١,٣٩	١٨,٢٧
	من ٨٠٠ إلى أقل من ١١٠٠ جنيه	٧	٢٤٠,٠٠	٠,٥٨
	من ١٤٠٠ إلى أقل من ١٧٠٠ جنيه	٦	٢٣٦,١٧	٠,٤١
	Total	١٤٨	٢٣٨,٧٧	١٩,٣٨

يوضح الجدول السابق المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الراتب الشهري التقريبي .

جدول رقم (٢٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الراتب الشهري التقريبي

م	الابعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٧٦,٣٧	٣,٠٠	٢٥,٤٦	٠,٢٧	غير دالة
		داخل المجموعات	١٣٥٧٨,٤١	١٤٤,٠٠	٩٤,٢٩		
		المجموع	١٣٦٥٤,٧٨	١٤٧,٠٠			
٢	تحديد صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٨٧٧,٥٨	٣,٠٠	٢٩٢,٥٣	٣,١٨	غير دالة
		داخل المجموعات	١٣٢٥٨,٢٧	١٤٤,٠٠	٩٢,٠٧		
		المجموع	١٤١٣٥,٨٦	١٤٧,٠٠			
٣	مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم	بين المجموعات	٩٧٧,٧٩	٣,٠٠	٣٢٥,٩٣	٢٩,١٧	٠,٠١
		داخل المجموعات	١٦٠٨,٩٤	١٤٤,٠٠	١١,١٧		
		المجموع	٢٥٨٦,٧٣	١٤٧,٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٩٢٧,٣٣	٣,٠٠	٣٠٩,١١	٠,٨٢	غير دالة
		داخل المجموعات	٥٤٢٦٤,٨٦	١٤٤,٠٠	٣٧٦,٨٤		
		المجموع	٥٥١٩٢,١٩	١٤٧,٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فى أبعاد مقياس خاص بالأطفال العاملين حول فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين من أجل التخطيط للحصول على حقوقهم التعليمية والصحية تبعا لمتغير الراتب الشهري التقريبي فيما عدا المحور الثالث توجد فروق لصالح من ٨٠٠ إلى أقل من ١١٠٠ جنيه .

عاشراً: النتائج العامة للبحث: تتمثل النتائج العامة للبحث في عدة نقاط أساسية كما يلي:

١- النتائج الخاصة بخصائص عينة البحث حيث غلبت نسبة الذكور على الإناث، والفترة العمرية الأقل من ١٢ عام، والمتسربين من التعليم من حيث الحالة التعليمية، وقاطني المدينة كمحل إقامة، وعدد أفراد الأسرة من ٤ إلى ٦ أفراد، وأغلب مفردات العينة تتلقى راتبها بشكل أسبوعي وبنفسها، وتعمل مقابل راتب أقل من ٥٠٠ جنيه شهرياً تقريباً.

٢- النتائج وفق تساؤلات البحث كالتالي:

أ- يمثل مستوى فعالية مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم الصحية، والتعليمية، والترفيهية، وفي تأمين بيئة العمل **مستوى مرتفع**.

ب- تم التوافق حول صعوبات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم **بنسبة متوسطة** وقد تمثلت الصعوبات في صعوبات تخص المشروع والجانب الصحي، والتعليمي، والجانب النفس اجتماعي لدى الطفل العامل، واسرة الطفل العامل.

ج- تم التوافق حول مقترحات تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم **بنسبة كبيرة**.

ولعل من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي:

- عدم رسم أي سياسة متكاملة للدولة لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال، حيث أنه لا توجد بيانات لعمالة الأطفال بالتعدادات السكانية والتقارير الحديثة التي تحدد حجم المشكلة ومدى انتشارها.
- زيادة معدل الفقر نظراً لإجراءات الإصلاح الاقتصادي، ما يترتب عليه افتقار نسبة متزايدة من الأسر التي تعجز عن الوفاء بمتطلباتها الأساسية، ما يدفعها للاعتماد على أبنائها في تحسين أوضاعها.
- ارتفاع تكاليف التعليم مع عدم الجدوى الفعلية منه ما يدفع بالطلاب للتسرب من المدارس وتفضيل العمل كآلية للحصول على دخل بدلاً من الإنفاق على التعليم.
- اقتصار دور المنظمات الأهلية في توجيه الاهتمام للأطفال العاملين فقط عند وجود تمويل خارجي لمشروع يستهدف هذه الفئة.
- تنمر المجتمع على فئة الأطفال العاملين حيث أنه غالباً ما يراهم فئة منحرفة سلوكياً.
- التراخي في الدور الرقابي للمؤسسات الحكومية على مناطق تجمع الأطفال العاملين.

إحدى عشر: التوصيات العامة للبحث: وتتمثل فيما يلي:

١- على **الساسة والمشرعين بالدولة:** مراجعة السياسات الاجتماعية (الصحية والتعليمية) والاقتصادية لزيادة دخل الأسر الأشد فقراً لتجفيف منابع مشكلة عمالة الأطفال.

٢- على **المخططين الاجتماعيين:** إيلاء اهتمامهم للأطفال العاملين من خلال وضع خطط متكاملة لضمان على حصولهم على حقوقهم الصحية والتعليمية والترفيهية ... الخ.

٣- على **وزارتي القوى العاملة والتربية والتعليم:** عمل بروتوكول تعاون لخلق نوع جديد من التعليم النظامي الجاذب للأطفال ليتضمن التبادل بين التدريب أو العمل الحرفي والتعليم بالتبادل بين الطلاب العاملين لضمان استمرار الطفل في التعليم مع حفاظه على عمله (أي أنه عندما يكون صاحب العمل لدية أربعة أطفال عاملين يكون لديه اثنان يعملان نصف الأسبوع والاثنان الآخران يتعلموا ثم يتبادلان) وتقوم الدولة بدعم ذلك، بالإضافة لضرورة متابعة ورقابة **وزارة القوى العاملة** على أماكن تجمع عمالة الأطفال لضمان تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الأطفال، وكذلك على **وزارة التربية والتعليم** التوصل لاتفاقيات لاسترداد الأطفال المتسربين من التعليم للتعليم النظامي مرة أخرى.

٤- على **وزارة الصحة:** توفير رعاية صحية للأطفال العاملين في أماكن تواجدهم بالعمل ومتابعة صحية ويجب أن تضمن الدولة ذلك حيث أن الاهتمام بفئة الأطفال هو استثمار المستقبل.

٥- على **الجمعيات الأهلية:** توجيه الاهتمام للأطفال العاملين لتخفيف العبء والمعاناة عنهم نسبياً.

٦- على **المؤسسات التي تستهدف الترفيه:** توجيه بعض الاهتمام للأطفال العاملين للترويح عنهم في موطن عملهم بالورش.

٧- على **الإعلام:** توجيه التوعية بأوضاع الأطفال العاملين وضرورة حمايتهم والعمل على مواجهة عمالة الأطفال.

٨- على **المجلس القومي للأمومة والطفولة:** متابعة والمشاركة في تخطيط برامج لحماية الأطفال العاملين واستهدافهم وأسرهم بشكل مباشر لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال، وتوعية المجتمع تجاه هذه المشكلة.

مراجع البحث:

Ana C. Dammert, Jacobus de Hoop, Eric Mvukiyehe, Furio C. Rosati. (28 May, 2018). Effects of public policy on child labor: Current knowledge, gaps, and implications for program design. Rome, Italy: World Development.

André, P., Delesalle, E., & Dumas, C. (2021). Returns to farm child labor in Tanzania. *World Development, 138*. Tanzania: World Development.

Fabre, A., & Pallage, S. (2015). Child labor, idiosyncratic shocks, and social policy. *Journal of Macroeconomics, 45*. canada.

Fuseini, T., & Daniel, M. (2020, Feb). Child begging, as a manifestation of child labour in Dagbon of Northern Ghana, the perspectives of mallams and parents. *Department of Health Promotion and Development*. Norway: Faculty of Psychology, University of Bergen.

Gabel, S. G. (2012, Mar). Social protiction and children in developing countries. *Children and Youth Services, 34(3)*.

Lee, J., Kim, H., & Rhee, D.-E. (2021, Nov 29). No harmless child labor: The effect of child labor on academic achievement in francophone Western and Central Africa. *80*. Korea: nternational Journal of Educational Development.

Morgan, K. &. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. *Educational and Psychological Measurement*.

Park, M. J. (2014). Impact of social protection programs on child health and education in Ghana. *The Sciences and Engineering, 74*. Ghana.

Quattri, M., & Watkins, K. (2019). Child labour and education – A survey of slum settlements in Dhaka (Bangladesh). *13*. london: World Development Perspectives.

Shirley Gatenio Gabel.) March, 2012). Social protection and children in developing countries. *Children and Youth Services Review 34(3)*, New York, United States.

Stalker, K., Taylor, J., Fry, D., & Stewart, A. (2015, September). A study of disabled children and child protection in Scotland — A hidden group? *56*. uk: Children and Youth Services Review.

Zaniani, E. J., & Boarini, M. L. (2011, May- Aug). Childhood and vulnerability: Rethinking social protection. *Psicologia & Sociedade, 23(2)*.

اتفاقية حقوق الطفل. (١٩٨٩). د.ب: اعتمدتها الجمعية العامة بقرارها ٥٢/٤٤ المؤرخ في ٥٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٩.

أحمد شفيق السكري. (٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أحمد شفيق السكري. (٢٠١٥). الخدمة الاجتماعية المعاصرة – تراجم وأبحاث حديثة في الخدمة الاجتماعية (الإصدار الأولى). الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

إدارة مكتب العمل الدولي. (١٩٩٩). اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. ٨٧. جنيف: منظمة العمل الدولية.

الأمم المتحدة. (يونية ٢٠١١). الملاحظات الختامية: مصر لاتفاقية حقوق الطفل. القاهرة: لجنة حقوق الطفل– المجلس القومي للطفولة والأمومة– الدورة السابعة والخمسون.

البنك الدولي للإنشاء التعمير، و البنك الدولي. (٢٠٠٦). تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٦ (الإنصاف والتنمية). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء. (٢٠٠٦). القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزي للتعبئة العامةو الإحصاء. (٢٠١٩). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٩. الإصدار العاشر بعد المائة (١١٠)(١١٠). القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال – دليل عملي لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (الإصدار ١، المجلد ٣). (٢٠٠٢). منظمة العمل الدولية والاتحاد البرلماني الدولي.

المجلس القومي للطفولة والأمومة. (مارس، ٢٠١١). الطفولة في مصر نظرة واقعية.. لرؤية مستقبلية. ٣. القاهرة: المرصد القومي لحقوق الطفل.

المجلس القومي للطفولة والأمومة. (مارس ٢٠١٨). الإطار الاستراتيجي والخطة الوطنية للطفولة والأمومة في جمهورية مصر العربية (٢٠١٨– ٢٠٣٠). القاهرة.

اليزابيث كواست، صوفي لاوس، و مالك قطينة. (بلا تاريخ). دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال – النسخة المبسطة. القاهرة: المجلس القومي للطفولة والأمومة.

إيمان حسين الطائي. (٢٠١٢). كيف نحدد حجم العينة. بغداد.

إيمان فتحي اسماعيل محمد. (٢٠١٩). تقييم فعالية البرامج الحكومية المستحدثة لإشباع الحاجات الأساسية. الأسكندرية: جامعة الأسكندرية– كلية الآداب– قسم الاجتماع.

ايمان محمد عبدالستار عبدالمنعم. (٢٠١٧). فاعلية شبكات الحماية الاجتماعية في تمكين المعاقين من حقوقهم الاجتماعية. الفيوم: جامعة الفيوم– كلية الخدمة الاجتماعية– قسم التنمية والتخطيط.

ايمن بشير حنتولة، و معين نصراوين. (د. ت). عمالة الأطفال في الأردن. الأردن: المركز القومي لحقوق الإنسان– شركة أطلس لتنمية الموارد البشرية– الاتحاد الأوروبي.

باولو سيرجيو بينهيرو – منظمة الأمم المتحدة. (يونيو ٢٠٠٧). التقرير العالمي بشأن العنف ضد الأطفال. القاهرة: المجلس القومي للطفولة والأمومة بمصر.

جمعية الدفاع الاجتماعي. (بلا تاريخ).

جمعية الدفاع الاجتماعي. (٢٠١٥– ٢٠١٧). مشروع تحسين فرص الأطفال العاملين في الحصول على حقوقهم التعليمية والصحية. بني سويف: جمعية الدفاع الاجتماعي. تاريخ الاسترداد

جميلة بنت محمد بن عبدالمحسن اللعبون. (٢٠١٥). وعي المرأة السعودية العاملة بحقوق الطفل:دراسة ميدانية مطبقة على منسوبي لجان الحماية الاجتماعية. الشئون الاجتماعية، ٣٢، ١٢٥. الإمارات: شئون اجتماعية.

جوردون مارشال. (٢٠٠٠). موسوعة علم الاجتماع (الإصدار الأولى، المجلد المجلد الثاني). (محمد ترجمة: الجوهري، أحمد زايد، محمد محيي الدين، محمود عبدالرشيد، عدلي السمري، و هناء الجوهري، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة – المشروع القومي للترجمة.

حسين جلال، صبري شيحة، و عماد ثروت. (٢٠٠٤). نحو مجتمع جدير بالأطفال– معاً ننتج أنشطة ونكتشف الحقوق (مساهمة مصرية في إنتاج معرفة). الإسكندرية: الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال– مركز دعم حقوق الطفل– مركز خدمات المنظمات غير الحكومية.

خالد عبد الفتاح عبدالله. (٢٠١٧). الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة. مجلة الطفولة والتنمية، ع٢٨ – مجلد ٧. المجلس العربي للطفولة والأمومة.

رانيا رشدي، أسماء البدوي ، مايا سيفيردينج، و كارولين كرافت. (٢٠١١). مسح النشء والشباب في مصر – التقرير النهائي. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء ومجلس السكان الدولي.

سحر السنباطي. (يونيو، ٢٠٢٠). النشرة الإلكترونية للطفولة والأمومة. العدد الثالث. القاهرة: المجلس القومي للطفولةوالأمومة.

شوقي عاشور عبود فييح. (٢٠١٦). برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتمكين الأطفال الفقراء من حقوقهم في المناطق المهمشة. أسيوط: جامعة أسيوط– كلية الخدمة الاجتماعية– مجالات الخدمة الاجتماعية.

صلاح هاشم. (٢٠١٤). الحماية الاجتماعية للفقراء. القاهرة: مؤسسة فريد ريش إيبرت– مكتب مصر.

صليحة غنام. (٢٠٠٩–٢٠١٠). عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة. باتنة– الجزائر: جامعة الحاج لخضر – كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية– قسم علم الاجتماع والديموغرافيا.

عبدالخالق محمد عفيفي. (٢٠٠٧). الخدمة الاجتماعية والتدخل المهني في مشكلات الطفولة. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الثامن عشر.

عمرو عيسى الفقي. (٢٠٠٤). موسوعة قانون الطفل– والاتفاقيات والمعاهدات والقوانين الصادرة بشأنه في الدول العربية (قانون الأحداث). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

فاطمة أحمد محمد عبداللطيف. (٢٠١٧). فعالية التخطيط التشاركي في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين. أسيوط: جامعة أسيوط– كلية الخدمة الاجتماعية.

مجدي جرس. (د.ت). أبعاد أساسية للحد من عمالة الأطفال. القاهرة، جمعية كاريتاس– مصر.

مجلس السكان الدولي. (٢٠١١). مسح النشء والشباب في مصر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء. القاهرة: المكتب الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا.

مجمع اللغة العربية. (١٩٩٠/ ١٩٩١). المعجم الوجيز. القاهرة: الهيئة العامة للشئون المطابع الأميرية.

محمد حسن ابراهيم مراد خفاجي. (٢٠٢٠). سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير خدمات الرعاية الصحية المتكاملة لفقراء الحضر. اسيوط: جامعة اسيوط– كلية الخدمة الاجتماعية– قسم التخطيط الاجتماعي.

محمد ذكي محمد سليمان أبوالنصر. (١٩٩٣). مؤشرات تخطيطية لمواجهة اشتغال الأطفال بجمع القمامة. المؤتمر العلمي السنوي السابع للخدمة الاجتماعية. القاهرة: جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية.

محمد سيد فهمي. (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية – استراتيجيات ةآليات. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

محمد شياع السوداني. (٢٠١٥). التقييم السريع لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. العراق: جمعية الأمل العراقية.

محمد عبدالفتاح محمد. (٢٠٠٩). ظواهر وممشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

مدحت الدبيسي. (٢٠١١). محكمة الطفل والمعاملة الجنائية للأطفال في ضوء القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م المعدل للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

مدحت محمد أبوالنصر. (٢٠٠٧). مراجعة كتاب آن لورانس: مبادئ حماية الأطفال: الإدارة والممارسة. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الثامن عشر.

مريم إبراهيم حنا. (٢٠٠٧). الفقر وعمالة الأطفال. المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر. الفيوم: جامعة الفيوم – كلية الخدمة الاجتماعية.

مصطفى فهمي. (دون تاريخ). سيكولوجية الطفولة والمراهقة. القاهرة: مكتبة مصر.

منال محمد عباس. (٢٠١١). عمالة الأطفال – الأبعاد الاجتماعية والقانونية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

منظمة العمل الدولية. (٢٠١٥). دليل الحقوق والالتزامات في العمل. القاهرة.

منظمة العمل الدولية. (٢٠١٧). التلمذة المهنية في مصر – نحو نظام موحد. القاهرة.

منظمة العمل الدولية. (٢٠١٧). العمل اللائق في مصر – نتائج ٢٠١٦. القاهرة.

منى عطية خزام خليل. (٢٠١٦). سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

نادية رجب السيد. (٢٠٠٦). العلاقة بين التفكك الأسري والاكتئاب العصابي عند المرأة وأهمية الدور الوقائي للإرشاد الأسري. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد السابع عشر.

ناهد رمزي. (سبتمبر، ٢٠١٠). حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال في الدول العربية. المجلة الاجتماعية القومية، ٤٧(٣).

نور الدين أحمداللطايفة الملكاوي. (٢٠١٨). المشكلات النفسية والاجتماعية لدى عينة من عمالة الأطفال السوريين في الأردن. (رسالة ماجستير). الأردن: جامعة اليرموك.

هالة منصور. (سبتمبر، ٢٠١٠). عمالة الأطفال بين ضغوط الواقع وتحديات المستقبل. المجلة الاجتماعية القومية، ٤٧(٣).

هناء عبدالتواب ربيع. (٢٠٠٨). مفاهيم أساسية حول تقييم المشروعات. تأليف أحمد عبدالفتاح ناجي، مجدي محمد عبدربه، هالة خورشيد طاهر، و هناء عبدالتواب ربيع، تقييم البرامج والمشروعات الاجتماعية. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

هناء فايز عبدالسلام مبارك. (٢٠١٢). إساءة معاملة الأطفال المعاقين بصرياً من المنظور التكاملي لممارسة الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

هيئة اليونيسف. (٢٠١٠). وضع الأطفال في العالم – طبعة خاصة. هيئة اليونيسف.

وزارة القوى العاملة والهجرة. (٢٠٠٣). قرار رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٣. ١٦١.

وزارة القوى العاملة، و منظمة العمل الدولية. (يونيو ٢٠١٨). الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر ودعم الأسرة (٢٠١٨– ٢٠٢٥). القاهرة: مكتب العمل .

وهاب سالم محمد خلف. (٢٠١٦). محددات عمالة الأطفال في قطاعي الصناعة والخدمات المصري لعام ٢٠١٠ باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي. د.ب: اتحاد مكتبات الجامعات المصرية– الإحصاء.

ياسمين حسين السيد بطبيط. (٢٠١٠). الآثار الاجتماعية– الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب. رسالة ماجستير. الأردن: كلية الدراسات العليا– الجامعة الأردنية.